الفهـــــرس

الموضوع	الصفحة
الملخص التنفيذي	٥
منهجية وآلية العمل	٨
المقدمـــــــة	١٠
التشريعات والقوانين	١٢
برامج الحكومات المتعاقبة	١٣
السياسات والإستراتيجيات الخاصة بالشباب	١٩
التجارب الأخرى	٣٢
أولويات الإصلاحات المطلوبة ومجالات العمل المقترحة	٣٧
المقترحات والتوصيات	٣٨
المصفوفة : أولويات الإصلاحات المطلوبة ومجالات العمل المقترحة)	٤٣
المراجع	٥٠
ملحق(١)الشروط المرجعية للدراسة	٥١
ملحق(٢) مقترحات وتوصيات المشاركين بورشة تطوير المقترحات	٥٢

الإهداء

إلى شباب / ات اليمن

الذين يروا أن الوقت قد حان إلى أن

يكونوا في الصدارة وفي تحمل المسئولية

إلى الذين اخذوا على عاتقهم بناء اليمن

الجديد

إلى الذين لم يبخلوا في تقديم الغالي

والنفيس من اجل بلادهم

إلى كل هؤلاء نهدي هذا الجهد

المتواضع

المرصد اليمني للشباب

الملخص التنفيذي
مقترحات في السياسات المتعلقة بالشباب اليمني

تمثل ثورة الشباب اليمني التي اندلعت في ١١ فبراير٢٠١١م حراكا مجتمعيا غير مسبوق على الساحة اليمنية، وتفرض هذه الثورة إحداث تغييرات جذرية بمختلف الجوانب المتعلقة بالشباب: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، ويأتي في مقدمة ذلك مراجعة وإعادة صياغة التشريعات والقوانين والاستراتيجيات والخطط بما يتناسب وعملية التغيير المطلوبة، وبما يواكب متطلبات الشباب في هذه المرحلة الهامة من تاريخ اليمن الحديث وما يتطلعون إليه صوب المستقبل الأفضل، ويتطلب ذلك مغادرة الرؤية القاصرة التي تختزل حاجات الشباب في الأنشطة الرياضية دون غيرها من الاحتياجات الأخرى، وترى فيها بديلا عن النشاط السياسي والثقافي والفكري ،فضلا عن ضرورة الخروج من دائرة التفكير والتخطيط بالنيابة عن الشباب (التي أتسمت بها العقود الثلاثة السابقة بوجه عام)، إلى خلق شراكة حقيقية مع الشباب، من خلال إشراكهم في رسم السياسات العامة والخطط، وإدماجهم في عملية التنمية الوطنية بمراحلها المختلفة.

وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم الوضع الراهن للتشريعات والقوانين والسياسات والبرامج المتصلة بالشباب، وتحديد الفجوات في هذا المجال، بالإضافة إلى تحديد أولويات الإصلاحات التشريعية والقانونية المطلوبة، واقتراح المعالجات اللازمة، وتحديد الجهات المعنية بذلك.

ولتحقيق هذا الغرض؛ قامت الدراسة بمراجعة وتحليل القوانين والسياسات المتعلقة بالشباب بالإضافة إلى استعراض عدد من التجارب الخارجية في هذا المجال.وقد رصدت الدراسة عددا من الاختلالات فيما يتعلق بالتعاطي مع الشباب وقضاياهم خلال السنوات الماضية؛ مما أدى إلى تفاقم مشكلات الشباب، وبخاصة ارتفاع نسبة الفقر ومعدل البطالة بين الشباب؛ جراء تنامي القوى العاملة، وتناقص فرص العمل. و خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها ما يلي:

١- المادة (٣٠)، هي المادة الوحيدة التي نص فيها الدستور اليمني صراحة على شيء من حقوق الشباب، فقد ورد في هذه المادة: «تحمي الدولة الأمومة والطفولة وترعى النشء والشباب».

٢- لم يحظ الشباب بالاهتمام اللازم في برامج الحكومات السابقة، بما يتناسب وحاجياتهم وأدوارهم في إحداث عملية التحول والنهوض المطلوبين.

٣- يعتبر برنامج حكومة الوفاق الوطني (٢٠١١) أول بداية حقيقية للاهتمام بالشباب اليمني، فقد أفرد هذا البرنامج مساحة للشباب «نظراً لما تمثله شريحة الشباب من أهمية بالغة في البناء والتنمية، وانطلاقاً من الدور المحوري الذي لعبه شباب اليمن في إحداث التغييرات الهادفة إلى بناء اليمن الجديد، وصنع المستقبل الأفضل لليمنيين»، وسيمثل ذلك نقلة نوعية بالنسبة للشباب

اليمني إذا ما تم تطبيق ما ورد بهذا الشأن على نحو فاعل. ومن أهم ما نص عليه برنامج حكومة الوفاق الوطني في المحور الخاص بتنمية الموارد البشرية ما يلي:

- إشراك الشباب في مؤتمر الحوار الوطني وفي تقرير مستقبل الحياة السياسية.
- توفير الفرص الاقتصادية للشباب التي تمكنهم من التمتع بالمستوى المعيشي اللائق من خلال:تخصيص جزء من إيرادات النفط لصالح تشغيل الشباب وتنشيطهم، وتحفيز البنوك ومؤسسات التمويل الخاصة على تقديم تمويلات لمشاريع صغيرة بضمان الحكومة وعن طريق القرض الحسن، وإيجاد فرص عمل وظيفية للشباب في مختلف القطاعات.
- دعم الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص لوضع برامج تدريبية للشباب بغية إدماجهم في أسواق العمل.
- وضع إستراتيجية جادة لبناء قدرات الشباب بحيث تتضمن إيجاد بيئة مشجعة ومحفزة لاستيعاب مواهب وإبداعات الشباب: العلمية والثقافية والفنية والتقنية والرياضية بغية استدامة دور الشباب في الإسهام في بناء اليمن الجديد، وتوفير بيئة حاضنة شبابية تهتم بالمخترعين الشباب وإتاحة الفرصة لإبراز وإظهار مواهبهم وإبداعاتهم.
- تفعيل الخطة التنفيذية للإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب (المرحلة الأولى).
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجالات بناء قدرات الشباب.

٤- تعتبر الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب (٢٠٠٦-٢٠١٥) أهم وثيقة تخص الشباب، وبالرغم من الجوانب الإيجابية التي اشتملت عليها، إلا أن هذه الإستراتيجية؛ في ضوء مجالات ومحاور تركيزها الاستراتيجي والتدخلات ذات الأولوية، لم تعد اليوم قادرة على تلبية احتياجات الشباب، وخاصة في ضوء الحراك الديناميكي الذي يشهده المجتمع اليمني منذ اندلاع ثورة الشباب عام ٢٠١١، ومن ثم فهناك حاجة ماسة إلى مراجعتها لتطويرها وبناء مرحلتها الثانية -على أقل التقديرات- بما يتجاوز جوانب القصور التي انتابت بناء هذه الإستراتيجية، وبما يتناسب ومتطلبات الشباب في المرحلة الراهنة.

٥- تحفل الساحتان: العربية والدولية بعدد من الممارسات والتجارب الخاصة بالتعاطي مع الموضوعات والقضايا التي تهم الشباب، ويمكن الاستفادة من هذه التجارب لتطوير العمل الشبابي باليمن وتفعيله، سواء فيما يتعلق بصياغة الاستراتيجيات الشبابية وتطويرها، أو على صعيد إطلاق المبادرات بما يحقق في نهاية المطاف الغايات المنشودة من العمل الشبابي، ويفي باحتياجات الشباب الملحة، ويلبي رغباتهم وطموحاتهم المشروعة.وتعتبر الإستراتيجية الوطنية الأردنية للشباب من أبرز التجارب التي يمكن الاستفادة منها في هذا المجال، نظرا لعدد من جوانب القوة التي تتمتع بها، بدءا بكونها ممر حلة، ومرورا بآليات بنائها، وانتهاء بعملية التنفيذ

والتقويم، كما يمكن الاستفادة –أيضا– من إستراتيجية مجلس التعاون الخليجي والإستراتيجية السودانية للشباب في عدد من الجوانب؛ خاصة ما يتعلق بتأسيس منظومة وطنية تضم كافة الجهات المعنية بقضايا الشباب بغرض التنسيق وتوحيد الرؤى وتشكيل عقل جمعي حول الشباب.

٦- أبرز محاور تركيز المبادرات والبرامج الخارجية الخاصة بالشباب تتمثل في: خلق شراكة فاعلة مع القطاع الخاص لتدريب الشباب وبناء قدراتهم، ومساعدتهم في عملية الانتقال من عالم الدراسة إلى عالم العمل الواسع، وتحديد خياراتهم المهنية المستقبلية من خلال تعريفهم بمتطلبات قطاع الأعمال، والتفكير بطرق ابتكاريه، وتشجيع العمالة الذاتية، ومساعدة الراغبين منهم في بدء مشاريعهم الخاصة، والاستكشاف والتحليل والنظر في مختلف فرص الاستثمار وبناء قدراتهم في هذا المجال، بالإضافة إلى تشجيع الريادة بين الشباب، وتشغيلهم عن طريق صناديق التنمية وتوفير قروض دراسية وتجارية ميسرة، فضلا عن تنظيم العمالة الوطنية.

٧- تتمثل أولويات الإصلاح التشريعي في ضرورة معالجة قضايا الشباب ضمن الدستور الجديد الذي سيخرج به الحوار الوطني، والنص بوضوح على مسئولية الدولة عن رعاية الشباب، وتأهيلهم وبناء قدراتهم ورعايتهم: جسميا ونفسيا وعلميا، وتمكينهم من المشاركة السياسية وصنع القرار في جميع المجالات والأنشطة المختلفة،وضمان حصولهم على الفرص المتساوية،وإدماجهم في المجتمع، بالإضافة إلى ضمان التعليم عالي الجودة، وذلك من خلال مواد يشاركون في صياغتها بأنفسهم.

٨- أما أولويات الإصلاح القانوني؛ فتتمثل في إصدار تشريعات قانونية وإدارية وتنظيمية تتعلق بالشأن الشبابي، تضمن فرص النمو السليم للشباب، وإعدادهم لتولي مسؤولياتهم المستقبلية، وإصدار القوانين واللوائح الضامنة لإدماج الشباب في عملية التنمية المستدامة، بالإضافة إلى ضرورة تفعيل وإعمال المواد القانونية التي تعود بالنفع على الشباب، وبخاصة منها الواردة في قانون العمل اليمني.

٩- قدمت الدراسة عددا من المقترحات والتوصيات الهامة، كإطلاق مبادرة وطنية شاملة للشباب أو برنامج وطني مكثف للشباب، تسهم في تمويله الحكومة اليمنية والقطاع الخاص، وأفراد المجتمع بوجه عام، فضلا عن الدول المانحة والمنظمات الدولية، وتقوم على شأن هذه المبادرة/ البرنامج مؤسسة مجتمعية متخصصة مستقلة، بالإضافة إلى إعادة صياغة منظومة العمل الشبابي وتطويره، وتعزيز السّلم الاجتماعي، ومضاعفة الاستثمار في التعليم بما يحقق جودته، فضلا عن التمكين الاقتصادي للشباب.

منهجية و آلية العمل

تقع هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التي لا تكتف بمجرد وصف الظاهرة؛ بل وتحليلها ومقارنتها بغيرها من الممارسات الأخرى، حيث تم مراجعة عدد من القوانين والتشريعات والسياسات والاستراتيجيات الوطنية المتصلة بالشباب، وكذلك البرامج الوطنية والحكومية، بالإضافة إلى عرض أهم التجارب الخارجية المتعلقة بالشباب؛ وبخاصة منها التجارب العربية.

وقد تم تنفيذ الدراسة وفقا للشروط المرجعية المتفق عليها بين الخبيرين الوطنيين والمرصد الوطني للشباب من ناحية؛ والمشروع في إطار المكون الديمقراطي بالبرنامج الإنمائي من ناحية أخرى (الملحق رقم ١)، حيث مرت الدراسة بعدة مراحل أهمها:

١- عقد خمسة اجتماعات مع فريق المرصد اليمني للشباب ومدير المشروع، جرى فيها نقاش مستفيض وتبادل وجهات النظر حول موضوع الدراسة وطبيعته ومحتوياته ومنهجية العمل.

٢- قام الخبيران بجمع الوثائق المتعلقة بموضوع الدراسة.

٣- دراسة وتحليل الوثائق، واستعراض التجارب المشابهة، وذلك على النحو التالي:

أولاً الوثـائـق:

أ- الدستور اليمني والقوانين المتعلقة بالشباب اليمني إن وجدت

ب - للائحة المنظمة لعمل وزارة الشباب والرياضة ١٩٩٦م.

ج - الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب في اليمن ٢٠٠٦ -٢٠١٥ م.

د- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠م.

هـ- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة لتخفيف من الفقر ٢٠١١-٢٠١٥ م.

و - برنامج حكومة با جمال

ز- برنامج حكومة الدكتور علي مجوّر

ح- برنامج حكومة الوفاق الوطني

ط- البرنامج الاستثماري لخطة التنمية الرابعة

ك- الإستراتيجية الوطنية الأردنية للشباب: المرحلتين:الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٩م) والثانية (٢٠١١-٢٠١٥م).

ل- إستراتيجية رعاية الشباب لدول مجلس التعاون في المجال الشباب والرياضي- العمل المشترك ٢٠٠٨-٢٠٢٣م.

م -الإستراتيجية السودانية الوطنية للشباب ٢٠٠٧ - ٢٠٣١م

ثانياً: التجارب الخاصة بإطلاق المبادرات وتصميم البرامج وتشمل:

١- المبادرات والبرامج القطرية
٢-المشاريع والبرامج المصرية
٣-البرامج ألأردنية
٤- تجربة دول الخليج العربية لتشغيل العمالة الوطنية
٥- برنامج (سند) بسلطنة عمان
٦-برنامج (الداكوم) بدولة الكويت
٧-مبادرة تمكين والبرنامج الوطني للتوظيف والتدريب في البحرين
٨- مدرسة الحريري للتعليم التقني بلبنان
٩- برنامج الشباب العربي يتطوع من أجل مستقبل أفضل بقيادة برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين.

٤- إعداد المسودة الأولية للدراسة وتسليمها إلى المرصد اليمني للشباب ومشرف المشروع في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للإطلاع عليها وإبداء الملاحظات والتعديلات المطلوبة
٥- تم استيعاب الملاحظات على المسودة الأولى وأعيد إرسالها إلى المرصد اليمني للشباب ومشرف المشروع.
٦- تم ترجمة الوثيقة إلى اللغة الإنجليزية وإرسالها من قبل مشرف المشروع إلى خبير دولي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنيويورك وخبير إقليمي في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لمراجعتها
٧- تم عقد لقاء(Tele-Conference) مع خبير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنيويورك عبر (الإسكايبي)
٨- تم استيعاب الملاحظات التي قدمها الخبيرين: الدولي والإقليمي
٩- تم إعداد المسودة الثانية للدراسة واختزالها من قرابة ٦٢ صفحة إلى ٢٨ صفحة وتم تسليمها إلى المرصد ومشرف المشروع.
١٠- قام الخبيران الوطنيان بعرض الدراسة وأهم النتائج والتوصيات presentation في ورشة العمل المخصصة لهذا الغرض والمنعقدة بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٣م بالعاصمة صنعاء
١١- جرى خلال الورشة نقاش مستفيض من المشاركين في الورشة أثرى الدراسة وتم تدوين واستيعاب كل الملاحظات المطروحة
١٢- ولغرض مزيد من الاستفادة والاستزادة طلب المرصد من المشاركين في الورشة إرسال أي ملاحظات إضافية بواسطة البريد الإلكتروني خلال مدة يومين من انعقاد الورشة.
١٣- تم استيعاب الملاحظات المنبثقة عن ورشة العمل، وتضمينها في الوثيقة النهائية وتسليمها إلى المرصد اليمني للشباب.

مقترحات في السياسات المتعلقة بالشباب اليمني

المقدمة:

مثلت ثورة الشباب اليمني حراكا مجتمعيا غير مسبوق على الساحة اليمنية، أدهش جميع المراقبين، على المستويين: المحلي والدولي.

وتفرض ثورة ١١ فبرايرالشبابية الشعبية السلمية إحداث تغييرات جذرية بمختلف الجوانب المتعلقة بالشباب: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، ويأتي في مقدمة ذلك مراجعة وإعادة صياغة التشريعات والقوانين والاستراتيجيات والخطط بما يتناسب والزخم الثوري الشبابي، وبما يواكب متطلبات الشباب في هذه المرحلة الهامة من تاريخ اليمن، وذلك أسوة بما قامت به العديد من الدول سواء منها التي شهدت ثورة مماثلة أو تلك التي لم تشهد (مثل: مصر، تونس ،والمغرب، والأردن، السودان..)، بالإضافة إلى استخدام المداخل العلمية الحديثة لصياغة الإستراتيجيات، وتصميم الآليات المناسبة لها.

وتتطلب عملية التغيير المطلوبة مغادرة الرؤية القاصرة التي تختزل حاجات الشباب بالأنشطة الرياضية في المقام الأول، دون غيرها من الاحتياجات الأخرى: الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية،والفكرية الثقافية الصحية...وغيرها، وترى في النشاط الرياضي بديلا للنشاط السياسي أكثر من كونه نشاطا شبابيا مقصودا في حد ذاته، بالإضافة إلى ضرورة كسر دائرة المركزية الشديدة [1] التي سادت خلال السنوات الماضية وهيمنت القوى التقليدية على وضع التشريعات، وصياغة القوانين، وبناء الاستراتيجيات، وجعلت مشاركة الشباب عملية شكلية تجميلية، ومصوغا لإضفاء المشروعية على مخرجات هذه الأنشطة.

ومن ثم؛ فهناك حاجة ماسة اليوم إلى الاستبدال بكل هذه الممارسات وضعا جديدا يقوم على خلق شراكة حقيقية مع الشباب، من خلال إشراكهم في السياسات العامة، وإدماجهم في عملية التنمية الوطنية بمراحلها المختلفة، بدءا من تشخيص المشكلات، وتحديد الاحتياجات الخاصة بالشباب، ومرورا بالحلول المقترحة، وانتهاء بتقييم البرامج التي تهدف للتعاطي مع هذه المشكلات، بما يترجم معنى أن الشباب كيانا سياديا ركنا أساسيا في التنمية البشرية الشاملة والمستدامة، وثروة وطنية؛ بل وأهم الثروات الوطنية إذا ما أحسن توظيفهم واستغلت طاقاتهم، ويمكن أن يصل إدماج الشباب

(١) يذكر بهذا الخصوص –مثلا– ما نصت عليه لائحة الشباب والرياضة (يصدر الوزير كافة القرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ هذه اللائحة وتحقيق أغراضها)، (يصدر الوزير لائحة تنظيمية لمكاتب الوزارة في المحافظات بعد التشاور مع وزارة الخدمة المدنية والإصلاح الإداري)..

في عملية التنمية الوطنية إلى درجة أن يوكل إليهم –مثلا– وضع الاستراتيجيات والخطط الخاصة بهم بإشراف خبراء واختصاصيين في هذا المجال، بالإضافة إلى إشراك منظمات المجتمع المدني الفاعلة في مجال العمل الشبابي.

وتشير الممارسات التي تمت خلال الأعوام السابقة منذ إقرار **الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب** إلى ضعف التوجهات الجادة لدى صانع القرار السياسي باليمن والمخططين والمنفذين فيما يتعلق بالتعاطي مع الشباب بوصفهم أهم مكون من مكونات المجتمع اليمني، فإذا كانت البلاد، وبدعم من المنظمات الدولية، واستقدام عدد من الخبراء الدوليين، قد تمكنت من إنجاز عدد من الوثائق الشبابية التي يعتد بها على المستوى النظري، فإنها في المقابل؛ لم تنجز شيئا يذكر على مستوى التطبيق العملي، ويكفي –مثلا– أن نلقي اليوم نظرة سريعة على أهداف وزارة الشباب والرياضية الواردة في اللائحة التنفيذية لهذه الوزارة (١٩٩٦)؛ فضلا عن الإستراتيجية الوطنية للأطفال والشباب (٢٠٠٦– ٢٠١٥) لنرى ما الذي تحقق منها حتى اليوم.

وقد أدى التعاطي غير الجاد (وبخفّة) مع الشأن الشبابي إلى تراكم مشكلات هذه الفئة المجتمعية، ومضاعفة معاناتهم عاما تلو الآخر، وبخاصة ما يتعلق بارتفاع نسبة الفقر ومعدل البطالة بين الشباب؛ جراء تنامي القوى العاملة، وتناقص فرص العمل، وفشل الدولة في توفير المناخ الاقتصادي الملائم لتوليد فرص العمل وتحسينها، وقد أدت هذه التراكمات وغيرها إلى اندلاع ثورة الشباب اليمني في ١١ فبراير عام ٢٠١١.

وفي إطار مكون الديمقراطية والحكم الرشيد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP، ووفقا لإستراتيجية البرنامج للمرحلة الانتقالية في اليمن، فقد تم دعم إنشاء المرصد اليمني للشباب من قبل مجموعة من الشباب الناشطين ومنظمات المجتمع المدني،كمؤسسة أهلية مستقلة، وجهة رقابية شاملة محايدة وقادرة على المساهمة في مراقبة وتحليل وضع الشباب كأساس لإعداد مقترحات وتوصيات عن السياسات والتشريعات التي تستجيب لاحتياجات الشباب واهتماماتهم وتطلعاتهم، وتعبر عن رؤاهم ومصالحهم والدفع بها عبر الآليات المعتمدة في مؤتمر الحوار الوطني ولجنة صياغة الدستور أثناء الفترة الانتقالية،ولاحقا إلى الحكومة والبرلمان بكافة الوسائل والقنوات المتاحة لإدماجها ضمن السياسات والقوانين وبرامج وخطط التنمية الوطنية والمحلية.

وفي هذا السياق؛ طلب المرصد من البرنامج الإنمائي مساعدته لإعداد دراسة حول القوانين والسياسات والإستراتجيات الوطنية المتعلقة بالشباب لتقديمها لمؤتمر الحوار الوطني، وقد تم التعاقد مع خبيرين وطنيين من جامعة صنعاء للقيام بهذه الدراسة.

أولا: التشريعات والقوانين

١- الدستور

المادة (٣٠)، هي المادة الوحيدة التي نص فيها الدستور اليمني صراحة على شيء من حقوق الشباب (تحمي الدولة الأمومة والطفولة وترعى النشء والشباب)، غير أن هذا لا يمنع أن يرد الشباب ضمن الفئات الأخرى في عدد من مواد الدستور الأخرى، مثل المادة (٥٤) التي تنص على أن (التعليم حق للمواطنين جميعاً تكفله الدولة وفقاً للقانون بإنشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية، والتعليم في المرحلة الأساسية إلزامي، وتعمل الدولة على محو الأمية وتهتم بالتوسع في التعليم الفني والمهني، كما تهتم الدولة بصورة خاصة برعاية النشء وتحميه من الانحراف وتوفر له التربية الدينية والعقلية والبدنية وتهيئ له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في جميع المجالات).

٢- اللائحة المنظمة لأعمال وزارة الشباب والرياضة (١٩٩٦م)

حددت هذه اللائحة أهداف وزارة الشباب والرياضة، في كل من:

١- تجميع طاقات الشباب حول أهداف الثورة والمبادئ العامة للدولة وتكريس قيم ومفاهيم الوحدة الوطنية.

٢- دعم القيم الخلقية والروحية وتنمية روح الولاء للوطن والحفاظ على الممتلكات العامة.

٣- النهوض بالشباب: رياضيا واجتماعيا وثقافيا وإبراز دوره في أداء واجباته.

٤- خلق حركة رياضية يمنية متطورة وتوسيع قاعدتها لتشمل كامل البلاد لتكون قادرة على تمثيل الوطن بشكل مشرف وفي كافة المحافل العربية والقارية والدولية.

٥- بناء المنشات الشبابية والرياضية وتوفير الإمكانات اللازمة لها بما يكفل تحقيق الأهداف المرجوة منها.

٦- تنمية روح الأخوة والتعاون والصداقة بين بلادنا والبلدان الشقيقة والصديقة من خلال اللقاءات الشبابية والرياضية.

ثم استطردت اللائحة في ذكر مهام واختصاصات قيادات الوزارة وإداراتها، وأعطت الوزير صلاحيات واسعة. ومن الجوانب الإيجابية التي يمكن البناء عليها في هذه اللائحة وجود مجلس للوزارة، يتكون من: الوزير ومستشاريه، ووكلاء الوزارة...الخ، حيث يمكن أن يكون للشباب تمثيلا بنسبة منصفة في هذا المجلس.

ثانيا: برامج الحكومات في الجمهورية اليمنية

١- برنامج حكومة باجمال (٢٠٠٠-٢٠٠٦م)

يرتكز على المنطلقات والأسس التالية:

أولاً : التطوير النوعي للبناء المؤسسي للدولة الحديثة

ويتمثل ذلك في :

١- إعادة الهيكلة المؤسسية

٢- تطوير نظام الخدمة المدنية

٣- تطوير نظم الرقابة والمحاسبة

ثانياً : تحسين الظروف المعيشية للسكان ومحاربة الفقر

ثالثاً : مواجهة النمو المتسارع للسكان

رابعاً : تحقيق السلام الاجتماعي والاستقرار التشريعي وتوازن المصالح وإزالة الاختلالات الحقوقية واستقامة النظام العدلي

خامساً: اجتثاث بؤر وهدم بناءات الفساد والإرهاب في المجتمع والمؤسسات المختلفة:

سادساً : تأمين حقوق الإنسان كغاية مطلقة :

سابعاً: السلطة المحلية: الأساس القاعدي لبناء الدولة الديمقراطية وتوسيع المشاركة الشعبية

ثامناً : توجهات التنمية الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية من أجل التنمية المستدامة والشاملة وفي ظل التوجهات للتكامل الإقليمي وبرامج الاندماج والعولمة

تاسعاً : تطوير الموارد الطبيعية الاقتصادية

يتضح من خلال القراءة العميقة والتحليلية للبرنامج أن سماته وملامحه العامة لم تنطلق من احتياجات البلد وأولوياته الضرورية، وإنما كُيِّفَ البرنامج تلميحا وصراحة لإعطاء إشارات ودلالات للخارج والمانحين أننا سنتعامل مع مطالبكم وتوجهاتكم متجاهلا حقائق الواقع وتحديات الفساد التي لا تبقي ولا تذر، والتي تفرض علينا أولويات مغايرة لما ورد في البرنامج أولها تغيير طبيعة نظام الحكم وبنيته التقليدية، وثانيها إعادة صياغة الواقع الاجتماعي بما يعطي للشباب أهميتهم ودورهم الطبيعي كمكون رئيس في المجتمع ومشاركا فعالًا في عملية التنمية وفي خلق الاستقرار والنهوض، وهذا الأمر لم يكن ليحسب له حساب قبل ثورة الشباب الشعبية السلمية بل ظل الشباب خارج المعادلة وعلى الهامش جراء بروز نخبة تقليدية استحوذت على الموارد الاقتصادية واختزلت الأوطان وابتلعت الفرص بحيث بات الشباب والشعب إجمالا فائضا عن حاجة نظام الاستحواذ العائلي وحكومة التجميل لممارسة القبح والمزيد من الفشل والإخفاقات.

٢- برنامج حكومة مجور(٢٠٠٦-٢٠١١)

تضمن برنامج حكومة الدكتور علي مجور عددا من المحاور والتوجهات منها :

- **الاهتمام بالقطاع المالي**
- **الاهتمام بالصناعات التحويلية والاستخراجية**
- **تحسين وتطوير الطاقة الكهربائية والاستخدامات السلمية للطاقة الذرية**
- **تطوير الاتصالات وتقنية المعلومات نحو بناء الاقتصاد المعرفي**
- **تعزيز البناء المؤسسي والتشريعي للسلطة المحلية**
- **الحد من فجوة التنمية بين الريف والحضر**
- **فرص التعليم**

تسعى الحكومة إلى التالي:

- **محو الأمية وتعليم الكبار**
- **التعليم العام**
- **التعليم الفني والتدريب المهني**
- **التعليم العالي والبحث العلمي**
- **البناء المؤسسي والإصلاحات الدستورية**
- **الإصلاحات الإدارية وتحديث الخدمة المدنية**
- **مكافحة الفساد وحماية المال العام**
- **تعزيز الشراكة مع منظمات المجتمع المدني**
- **تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً**

لوحظ على البرنامج أنه فضفاض وتغلب عليه العموميات، وأنه لم ينطلق من رؤية نقدية وتقييميه للبرنامج السابق لحكومة باجمال باعتباره امتدادا أو مكملا له، وهو ما يستدعي الوقوف على جوانب الإخفاقات التي وقع فيها برنامج حكومة باجمال وتلافيها، والواضح أن عملية الارتجال والقفز فوق ممكنات الواقع كانت سمة هذا البرنامج فقد أكد على الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في الوقت الذي نفتقر فيه إلى أبسط مقومات البُنى التحتية التقليدية مثل هذه القفزات تؤكد مدى خِفّة الحكومة السابقة في التعامل مع القضايا والخدمات المتصلة بالمواطنين، وممارسة التضليل عليهم، وكأنه لا ينقصنا سوى إصدار القوانين المتعلقة بالكهرباء والطاقة الذرية. مع أن أهم أولوياتنا محاربة الفساد الذي عطل عمل الحكومات المتعاقبة، ولم يكتشف هذا البرنامج مكامن الخلل وأسباب الفشل، والتي من أهمها الإقصاء والتهميش للشباب، وتجاهل حاجياتهم وأدوارهم في إحداث عملية التحول والنهوض. وإجمالا فإن البرنامج لم ينطلق من رؤية إستراتيجية

شاملة لمعالجة الواقع تتفرع عنها أهداف وخطط ثم برامج تنفيذية مزمنة، وإنما كان طابعه دعائي لمغازلة الخارج ومخادعته على حساب الأولويات المحلية والاحتياجات المجتمعية الجوهرية .

٣- برنامج حكومة التوافق والتقاسم الانتقالية (٢٠١١)

اعتمدت الحكومة في إعداد برنامجها على المرجعيات التالية :

- دستور الجمهورية اليمنية
- المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية
- قرار مجلس الأمن الدولي ٢٠١٤
- الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠١١ -٢٠١٥.

يتكون البرنامج من جزئيين :

الجزء الأول: ركز على السياسات الحكومية لتنفيذ **مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية المزمنة في المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية**

الجزء الثاني: ركز على السياسات الحكومية العامة والقطاعية **لعمل الحكومة في الفترة القادمة** من خلال المحاور الآتية :

المحور الأول: السياسات الاقتصادية :

حيث يتضمن البرنامج أولويات السياسات الاقتصادية التالية :

١- النمو الاقتصادي

٢- التخفيف من الفقر

٣- قطاع المالية :

٤- القطاع النقدي والمصرفي:

٥-التعاون الدولي في مجال التنمية:

المحور الثاني: قطاع الحكم الرشيد:

سيتم العمل بعدد من السياسات في المجالات التالية:

١- السلطة القضائية .

٢- الأمن والاستقرار.

٣- الشؤون القانونية.

٤- مكافحة الفساد.

٥- تحديث الخدمة المدنية .

٦- الرقابة والمحاسبة (الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة).

٧- الرقابة على المناقصات والمزايدات .

٨- العلاقة مع مجلسي النواب والشورى.
٩- حقوق الإنسان .
١٠- الانتخابات والاستفتاء.
١١- مؤتمر الحوار الوطني .

عقد مؤتمر حوار وطني شامل لكل القوى والفعاليات السياسية بما فيها الشباب والحراك الجنوبي، والحوثيون وسائر الأحزاب وممثلون عن المجتمع المدني والقطاع النسائي، ليبحث المؤتمر في الآتي:

أ- عملية التعديلات الدستورية، بما في ذلك إنشاء لجنة للتعديلات الدستورية وتحديد عدد أعضائها.

ب- الإصلاح الدستوري ومعالجة هيكل الدولة والنظام السياسي وإنزال التعديلات الدستورية إلى الشعب اليمني للاستفتاء عليها.

ج - الوقوف أمام القضية الجنوبية بما يفضي إلى حل وطني عادل لها يحفظ لليمن وحدته واستقراره وأمنه.

د-النظر في القضايا المختلفة ذات البعد الوطني ومن ضمنها أسباب التوتر في صعدة.

هـ- اتخاذ خطوات للمضي قدماً نحو بناء نظام ديمقراطي كامل، بما في ذلك إصلاح الخدمة المدنية والقضاء والإدارة المحلية.

و- اتخاذ خطوات ترمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، والتدابير اللازمة لضمان عدم حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني مستقبلاً.

ز- اتخاذ الوسائل القانونية وغيرها من الوسائل التي من شأنها تعزيز حماية الفئات الضعيفة وحقوقها، بما في ذلك الأطفال والنهوض بالمرأة.

ح - الإسهام في تحديد أولويات برامج التعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لتوفير فرص عمل وخدمات اقتصادية واجتماعية وثقافية أفضل للجميع.

ط- الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني:

المحور الثالث القطاعات الإنتاجية:

الحكومة ملتزمة بتطوير وتنمية هذه القطاعات الإنتاجية من خلال:

١- القطاع الزراعي.
٢- القطاع السمكي.
٣- قطاع الصناعة والتجارة.
٤- قطاع الصناعة والتجارة: تصحح التسمية.

٥- قطاع السياحة.

المحور الرابع قطاعات البنية التحتية:

١- قطاع البيئة.

٢- قطاع المياه.

٣- قطاع الكهرباء.

٤- قطاع النقل.

٥- قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

٦- الأشغال العامة والطرق.

المحور الخامس: تنمية الموارد البشرية:

سنركز هنا على الشباب

قطاع الشباب

نظراً لما تمثله شريحة الشباب من أهمية بالغه في البناء والتنمية ، وانطلاقاً من الدور المحوري الذي لعبه شباب اليمن في إحداث التغييرات الهادفة إلى بناء اليمن الجديد، وصنع المستقبل الأفضل لليمنيين، فإن البرنامج سيركز على الاهتمام بهذه الشريحة والارتقاء بها وتحقيق طموحاتها من خلال الآتي :

- الشباب :

١- إشراك الشباب في مؤتمر الحوار الوطني وفي تقرير مستقبل الحياة السياسية

٢- خلق آلية للتواصل بين الشباب مع قيادة الوزارة بما يسهم في تعزيز وإقامة شراكة حقيقية مبنية على الثقة المتبادلة والشفافية .

٣- تطوير وتوسيع جوائز رئيس الجمهورية للشباب لتشمل مجالات جديدة .

٤- المساهمة في إتاحة الفرص لتبادل الزيارات بين شباب المحافظات .

٥- توفير بيئة حاضنة شبابية تهتم بالمخترعين الشباب وإتاحة الفرصة لإبراز وإظهار مواهبهم وإبداعاتهم .

٦- توفير الفرص الاقتصادية للشباب التي تمكنهم من التمتع بالمستوى المعيشي اللائق من خلال:

- ❖ تخصيص جزء من إيرادات النفط لصالح تشغيل وتنشيط الشباب يتم توظيفه من خلال صناديق التنمية الاجتماعية والفني والشباب ومشروع الأشغال العامة وتحفيز دور بنك الأمل.
- ❖ تحفيز البنوك ومؤسسات التمويل الخاصة على تقديم تمويلات لمشاريع صغيرة بضمان الحكومة وعن طريق القرض الحسن.

❖ إيجاد فرص عمل وظيفية للشباب في مختلف القطاعات.
❖ زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات لاستيعاب نسب أكثر من الشباب في حقل التعليم الجامعي ومراجعة الرسوم الجامعية لتخفيف الأعباء على الطلاب والطالبات.
❖ دعم الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص لوضع برامج تدريبية للشباب بغية إدماجهم في أسواق العمل.

٧- وضع إستراتيجية جادة لبناء قدرات الشباب بحيث تتضمن إيجاد بيئة مشجعة ومحفزة لاستيعاب مواهب وإبداعات الشباب العلمية والثقافية والفنية والتقنية والرياضية بغية استدامة دور الشباب في الإسهام في بناء اليمن الجديد.
٨- تتفعيل الخطة التنفيذية للإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب (المرحلة الأولى).
٩- تتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجالات بناء قدرات الشباب.
١٠- تتنمية الوعي الشباب التطوعي لخدمة المجتمع من خلال تفعيل الحركة الكشفية وتطوير العلاقة مع منظمات المجتمع المدني الشبابية والعاملة مع الشباب.

المحور السادس الخدمات الحكومية الأخرى:

١- الإعـــلام .
٢- التنمية الثقافية وحماية التراث .
٣- الأوقاف والإرشاد .

المحور السابع قطاعات شبكة الأمان والحماية الاجتماعية:

١- مشاريع كثيفة العمالة.
٢- الرعاية الاجتماعية.
٣- البطالة وتوفير فرص العمل.
٤- تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة.

المحور الثامن: تمكين المرأة.

المحور التاسع: التنمية المحلية .

المحور العاشر الدفاع والأمن والسلم الاجتماعي.

المحور الحادي عشر: السياسة الخارجية.

يلاحظ على البرنامج أنه أقرب ما يكون لبرنامج حكومة طوارئ إذ جاء على أنقاض دولة منكوبة وفاشلة، ولا يخفى على الجميع أن هذا البرنامج تمخض من المزج بين برنامج الحكومة السابقة والآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٠١٤، ولم يأت كمشروع جديد

يعكس ملامح وسمات مرحلة مغايرة تماما لسابقاتها، لكنه جاء مشفوعا بمرحلة بالغة الصعوبة والتعقيد استلزمت التركيز على تجاوز التداعيات والانهيار الحاصل في ما يسمى بالدولة ومنع الاحتراب والاقتتال، وتطرق في أكثر من موطن لأهمية الثورة الشبابية الشعبية السلمية التي قادة إلى هذا التغيير، وتناول موضوع الشباب، وأهميتهم بشكل مبسط، ومن خلال وزارة الشباب، وكان الأصوب –في تقديرنا– أن يتجاوز هذا البرنامج نمط التفكير التقليدي الذي ساد قبل ثورة الشباب الشعبية السلمية والذي ينظر إلى الشباب من زاوية الترفيه الرياضي بغرض حرفه عن المشاركة السياسية، ولذلك كان يجب أن يفرد محورا خاصا بالشباب يتناول كل ما يتصل بهم، ويتعلق بدورهم المستقبلي، وهو ما نأمل أن يخرج به مؤتمر الحوار الوطني القادر على تجسير هذه الفجوة ومعالجة النواقص.

ثالثا: السياسات والاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالشباب

١– الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب في الجمهورية اليمنية– ٢٠١٥ –٢٠٠٦

جاءت هذه الإستراتيجية استمراراً للعملية التي بدأت فيها منظمة اليونيسيف لصياغة إستراتيجية لحماية الطفولة، بالإضافة إلى الدراسةالتيأعدهاالصندوقالاجتماعيللتنميةوالمجلسالأعلىللأمومة والطفولة والبنك الدولي عن الأطفال المحرومين.

وهدفت الإستراتيجية إلى تعزيز حماية وتنمية الطفولة والشباب في اليمن، وذلك بالتركيز على ١٢ محورا للتدخلات ذات الأولوية، منها ٨ محاور خاصة بالأطفال، و ٤ للشباب.

وتنحصر المحاور الخاصة بالشباب في كل من:

- إيجاد بيئة ملائمة وخطة وطنية لتشغيلا لشباب.
- تعزيز الهوية الوطنية وإدماج الشباب ومشاركتهم.
- توسيع الخيارات الترويحية وخلق تخطيط عمراني حضري ملائم للطفولة والشباب.
- الوقاية من الحمل المبكر وتقليص المخاطر على ا لصحة الإنجابية.

وتحفل الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب بعدد من نقاط القوة، أبرزها تبنيها أسلوب دورة الحياة،وهو أسلوب يأخذ في الاعتبار المخاطر والفرص التي يواجهها الأطفال والشباب على مدى هذه الدورة الحياتية،واختيار التدخلات الملائمة ذات الأولوية التي تستهدف المراحل الحاسمة من الحياة،وتخلق آثاراً إيجابية ومتراكمة عبر الأجيال، بالإضافة إلى أن في هذه الإستراتيجية عدد من

الإيجابيات التي يمكن الاستفادة منها والبناء عليها، كالمقترح الخاص بتشكيل جهاز تنسيقي وطني جديد لحماية الطفولة والشباب وتنميتهم[١] .

وفي المقابل؛ انتاب هذه الإستراتيجية عدد من جوانب الضعف التي يمكن تلمسها بداية من ضعف مبررات انطلاقها، والتي تمثلت في كونها (..استمراراً للعملية التي بدأت خلال عملية إعداد اليونيسيف إستراتيجية حماية الطفولة...)، وهذا يوحي بأنها لم تنشأ استشعارا بحاجات شبابية ملحة، والتزام وطني إزاءهم، على غرار الإستراتيجيات العربية الأخرى.

ومن جوانب الضعف الأخرى ما يأتي:

١- تعاني الإستراتيجية من خلل في منهجية إعدادها، فهي لم تعتمد على دراسة مسحية شاملة للشباب [٢]، تحـدد احتياجاتهـم ورغباتهـم، بالإضافـة إلى اقتصار دور الشباب في هذه الإستراتيجية على الوظيفة الاستشارية [٣] من خلال اختيار «لجنة استشارية من الشباب والأطفال» مكونة من ٢٤ شابا (تقريبا ٧ إناث و ١٣ ذكورا)، فضلا عن عدم توضيح الأسلوب الذي تم بموجبه اختيار هذه العينة المحدودة من الشباب.

٢- دمجها بين فئتي: الأطفال والشباب، أصابها بالتشتت، وعدم قدرتها على تغطية المحاور الخاصة بأي من هاتين الفئتين على نحو كاف، فضلا عن استئثار الطفولة بثلثي محاور الإستراتيجية (٨ محاور للأطفال، ٤ للشباب).

٣- غياب التنسيق والتكامل بين الجهات المسئولة عن تنفيذ الإستراتيجية وخطة عملها التنفيذية.

٤- لم تنص الإستراتيجية صراحة على ضرورة استيعابها في الخطط التنموية قصيرة المدى ومتوسطة وطويلة المدى.

٥- لم تضمن الإستراتيجية الكلفة التقديرية المطلوبة لتنفيذ خطتها، فضلا عن الجهات التي ستسهم في تمويل هذه الخطة.

---

(١) نصت الإستراتيجية على «تشكيل جهاز تنسيقي وطني جديد يكون له وضع سياسي عالي المستوى وموارد كافية وتفويض ملائم لتحقيق التركيز القطاعي (المطلوب)والتدخلات في مجال الطفولة والشباب، وسيسعى هذا الجهاز إىتسهيل اتباع أسلوب يعبئ الحكومة بمجمله اوالمجتمع بكليته في مجال حمايةالطفولة والشباب وتنميتهم» ص ٦٤.

(٢) الإستراتيجية الأردنية –مثلا- أجرت مسحا شمل ٣٠ ألف شابا وشابة، ضمن آليات أخرى لصياغتها.

(٣) أشارت الإستراتيجية إلى مشاركة الشباب قائلة: (...كماأنشئت لجنةاستشارية من الشباب قدمت إسهامات بشكل منتظم في جميع أوجه العملية..)

٦ – يمكن القول؛ بأن الإستراتيجية؛ في ضوء مجالات ومحاور تركيزها الاستراتيجي والتدخلات ذات الأولوية، لم تعد اليوم قادرة على تلبية احتياجات الشباب، وخاصة في ضوء الحراك الديناميكي الذي يشهده المجتمع اليمني منذ اندلاع ثورة الشباب عام ٢٠١١.

٧ – عدم تنفيذ كثير من التوصيات الإيجابية [١] الواردة في هذه الإستراتيجية، مما يشير إلى الافتقار إلى توجه جاد للتعاطي مع قضايا الشباب.

٨ – غياب المراجعة الدورية والتقويم المرحلي للإستراتيجية، ومتابعة مدى تنفيذها وفق منهجية علمية منتظمة، وبخاصة وأن مدتها ٩ سنوات، وهي مدة طويلة عرضة لحدوث كثير من المتغيرات والمستجدات بفعل عوامل عديد: داخلية وخارجية. فعملية المتابعة والتقييم أحد الأذرع الرئيسة للاستراتيجيات والخطط والبرامج، كما لا يمكن تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد دون قياس نتائج الإستراتيجية على المدى: القصير فالمتوسط فالطويل، بل يذهب البعض إلى «أن عمليات التقويم المفصلة، يجب أن تجري بالنسبة لأي إستراتيجية لخلق الوظائف للشباب». ومن ثم؛ فإن هذا الوضع؛ يثير تساؤلات جوهرية عديدة، منها ما يتعلق بمدى تنفيذ خطة العمل الخاصة بالإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب، ومدى فاعلية هذه الإستراتجية، وما الأهداف الإستراتيجية الخاصة بالشباب التي تم الوفاء بها من عدمه في ضوء مجموعة التدخلات التي شملتها هذه الخطة؟ هذه الأسئلة وغيرها الكثير، ستظل تبحث عن إجابة عليها في ظل غياب المتابعة والتقييم وأدوات قياس أثر الإستراتيجية.

٢- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر٢٠٠٦- ٢٠١٠

سعت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر (٢٠٠٦-٢٠١٠) إلى تحقيق العديد من الأهداف على المستوى الاقتصادي الكلي، شاملا القطاع الحقيقي والقطاعات المالية، والنقدية، والخارجية، والاستثمارية.

واستهدفت الخطة الثالثة وتعديلاتها في إطار المراجعة النصف مرحلية التي جرت في عام ٢٠٠٩ تحقيق نمو سنوي متوسط في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ ٥,٧٪ إلى جانب رفع الطاقة التشغيلية للاقتصاد بما يتلاءم مع نمو قوة العمل، وزيادة الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية وتحفيز الادخار القومي، وتنفيذ مجموعة شاملة من الإصلاحات تضمنتها أجندة الإصلاحات الوطنية .

(١) من أمثلة هذه التوصيات: ١) إنشاء جهاز تنسيقي وطني جديد يكون له وضع سياسي(ملائم)،٢) تشكيل لجنة وزارية تمثل عدداً من الوزارات ذات العلاقة بشؤون الطفولة والشباب، ٣) تشكيل منتدى وطني ولجنة استشارية للطفولة والشباب.

قطاع الخدمة المدنية

أداء القطاع في خطة التنمية الثالثة

تشير البيانات إلى تطور القوى العاملة في الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط خلال فترة الخطة حيث ازداد عدد العاملين في الجهاز الإداري للدولة من٤٩٥ ألف فرد في سنة الأساس٢٠٠٥ إلى ٥١٧ ألف فرد عام ٢٠١٠، ومن حيث النوع يمثل الذكور نسبة ٨١,٥٪ والإناث ١٨,٥٪ من إجمالي القوى الوظيفية في العام ٢٠١٠م

وزارة الشئون القانونية

أداء الوزارة في خطة التنمية الثالثة

قامت بالعديد من الأعمال كالمسح الشامل لحصر القضايا والمنازعات التي تعني الحكومة واستحداث بعض الإدارات المتخصصة ...الخ

القوى العاملة

أولت الخطة الثالثة أهمية لتنمية الموارد البشرية بما يساهم في تحسين إنتاجية القوى العاملة وتنمية المهارات وتلبية متطلبات سوق العمل الداخلي والقدرة على التنافس في الأسواق الخارجية المجاورة.

قطاع التعليم

التعليم الأساسي:

الأداء في الخطة الثالثة :

هدفت المراجعة نصف المرحلية لخطة التنمية الثالثة إلى إعادة النظر في معدلات القبول والالتحاق بالتعليم الأساسي بناء على الأداء الفعلي، إذ أرتفع معدل الالتحاق الصافي من ٦٣,٣٪ للعام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٧٤,٤٪ في العام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٠ فضلا عن زيادة معدل القبول الصافي من ٣٠,٤٪ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٥١,٢٪ في العام ٢٠١١/٢٠١٠ ومن ناحية أخرى حققا معدل القبول والالتحاق الإجمالي تقدماً خلال سنوات خطة التنمية الثالثة حيث ارتفع معدل القبول من ١١٦٪ (١٢٢٪ للذكور ١١١٪ للإناث) إلى١٢٤,١٪ (١٣٢,٤٪ ذكور ١١٥,٥٪ إناث) نظير معدل الالتحاق الإجمالي من ٧٤,٧٪ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ (٨٥,٨٪ للذكور و٧١,٢٪ للإناث) ليصل إلى ٨٣,٦٪ (للذكور ٩٠,٩٪ والإناث ٧٥,٩٪) في العام ٢٠١١/٢٠١٠.

التعليم الثانوي:

الأداء في الخطة الثالثة :

استهدفت المراجعة النصف مرحلية إعادة النظر في الأهداف بناء على الأداء الفعلي للمرحلة، ونتيجة لذلك فقد ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي من ٣٣,٤٪ للجنسين والذكور ٤٣,١٪ والإناث ٢٢,٩٪ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ليرتفع المعدل ذاته في السنة الأخيرة من خطة التنمية الثالثة ٢٠١١/٢٠١٠ إلى ٣٦,٣٪ لكلا الجنسين (الذكور ٤٣,٢٪ والإناث ٢٩,٥٪) بفارق ١٣,٧ نقطة لصالح الذكور.

قطاع الشباب والرياضة

الأداء في الخطة الثالثة:

ازداد عدد الأندية الرياضية من ٣٢٢ إلى ٣٥٠ نادي رياضي خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٥-٢٠١٠، كما ازداد عدد الاتحادات الرياضية من ٢٢ إلى ٣٥ اتحاد رياضي وازداد عدد الاتحادات العامة من ٢٨ إلى ٣٥ اتحاد عام خلال سنوات الخطة الثالثة واستقر عدد مراكز التدريب عند ٧٩ مركزا وازداد عدد مراكز الشباب من ٥ إلى ١٥ مركزاً وارتفع عدد الملاعب من ٥٨ إلى ٨٠ ملعبا رياضيا بنهاية عام ٢٠١٠.

والملاحظ على هذه الخطة عدم ترابطها بالشكل المطلوب وإنها تعاني من خلل بنيوي واضح كما أن الأولويات لم ترتب بحسب الأهمية والاحتياج وبخصوص الشباب فقد تعاملت الخطة معهم من مدخل الرياضة وكأن احتياجات الشباب الأخرى قد أشبعت (حقهم في العمل والمشاركة السياسية والرفاهية والتعليم والتطبيب وتكوين مشاريعهم الخاصة)

٣ -خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة للتخفيف من الفقر ٢٠١١-٢٠١٥

١- الغاية العامة للخطة :

التخفيف من الفقر وتعزيز بناء الدولة

٢- التوجهات العامة للخطة :

تتبنى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة للتخفيف من الفقر ٢٠١١-٢٠١٥ أربعة توجهات أساسية تتمثل في الأتي:

أ- تحفيز النمو الاقتصادي للتخفيف من الفقر من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية بالتركيز على القطاعات غير النفطية وتعزيز دور القطاع الخاص وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي.

ب- تسريع التقدم في تحقيق أهداف التنمية الألفية، من خلال تبني مسار سريع لتحقيق تلك الأهداف يرتكز على تدخلات ذات أولوية لإحراز تقدم ملموس في مجمل أهداف التنمية الألفية.

ج- توسيع الحماية الاجتماعية من خلال التركيز على تعزيز آليات وبرامج شبكة الأمان الاجتماعي، وتنمية القدرات البشرية للفقراء.

د- تعزيز بناء الدولة، من خلال: تحقيق التنمية المحلية المتوازنة، وتعميق الإصلاحات الوطنية الرامية إلى تعزيز الاستقرار السياسي والأمني وترسيخ دعائم الحكم الرشيد.

٣- المرتكزات العامة للخطة:

ترتكز الخطة على مجموعة من المرتكزات التي تحقق مجتمعة أهداف الخطة وتوجهاتها الرئيسية وتترجم تطلعات المجتمع اليمني خلال السنوات الخمس القادمة ٢٠١١-٢٠١٥ في الجوانب التنموية بإبعادها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية لإطلاق طاقات النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل وتحقيق الاستدامة المالية والتغلب على التحديات التنموية وتوسيع دور القطاع الخاص وشركاء التنمية فضلا عن الانتقال إلى مدى أوسع في جوانب التعاون والتكامل الاقتصادي إقليميا ودوليا بما يفضي إلى زيادة النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر وتحسين مستوى المعيشة

الأهداف العامة لخطة التنمية الرابعة

- تحسين أداء خدمة الإدارة في وحدات الخدمة العامة.
- ضمان أداء مستوى الخدمات العامة المقدمة المتصفة بمعايير الجودة.
- دعم الأجهزة الحكومية في عملية إعادة البناء والهيكلة للتخلص من معوقات تطوير الأداء.

الأهداف المحددة:

- رفع حجم الاستخدام في الأجهزة الحكومية بمعدل ٢,١ ٪بحلول عام ٢٠١٥.
- توظيف ٧٢٧٨٦ فردا خلال فترة الخطة.
- إحالة ٣٩٣٢٣ فردا ممن بلغوا أحد الأجلين إلى التقاعد.
- إحالة ١٤٠٤٥ فردا من العمالة الفائضة إلى صندوق الخدمة والقضاء النهائي على ظاهرة الازدواج الوظيفي.

•تقديم الدعم لإعادة هيكلة (١٥) وحدة خدمة عامة.

السياسات وبرامج العمل

- مراجعة السياسات والنظم للخدمات التي تقدمها وحدات الخدمة العامة ومعالجة الاختلالات الوظيفية.
- مراجعة وتحديث القوانين واللوائح والأنظمة المتعلقة بالخدمة المدنية وإدارة الموارد البشرية.
- تطوير قاعدة بيانات ومعلومات الخدمة المدنية.
- تطوير القدرات للعاملين في أجهزة الدولة.
- تبسيط إجراءات تقديم الخدمة الحكومية.
- مواصلة تقديم الدعم الفني لإعادة البناء والهيكلة لوحدات الخدمة العامة.
- توفير أداء أفضل للمتابعة والتقييم في ضوء آليات فاعلة للرقابة على جودة الخدمات التي تقدمها وحدات الخدمة العامة.
- توصيف وتصنيف الوظائف لوحدات الخدمة العامة.
- استحداث الوظائف الجديدة لمواجهة الاحتياجات الفعلية واستقطاب الكفاءات المؤهلة لشغل الوظائف الحكومية مع إعطاء أولوية خاصة للمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة.
- تفعيل صندوق الخدمة المدنية لمعالجة أوضاع العمالة الفائضة في ضوء نتائج إصلاح وتطوير الجهاز الإداري للدولة.
- تفعيل نظام التقاعد وفقاً للقانون والانتهاء من حالة الازدواج الوظيفي.

الجانب التعليمي (قطاع التعليم)

أهداف خطة التنمية الرابعة :

- تعميم التعليم بالصف الأول من التعليم الأساسي الموازي للفئة العمرية ست سنوات:
- رفع معدل القبول الصافي للجنسين من ٥١,٢ عام ٢٠١٠ إلي ٦١,٠٪ عام ٢٠١٥.
- رفع معدل الالتحاق الصافي (الستة الصفوف الأولي من التعليم الأساسي) الموازي للفئة العمرية ٦–١١ سنة للجنسين من ٨٢,٧٪ إلي ٩٣,٩٪، (الذكور من ٨٩٪ إلي ١٠٠٪) و(الإناث من ٧٦٪ إلي ٨٧,٥٪).
- تأمين التعليم الأساسي لجميع الأطفال بالفئة العمرية ٦ – ١٤ سنة.

- رفع معدل الالتحاق الصافي في مرحلة التعليم الأساسي من ٧٤,٤٪ إلي ٧٩,٤٪ للجنسين (للذكور من ٨١,٩٪ إلى ٨٦,٠٪) و(الإناث من ٦٧,٠٪ إلى ٧٢,٥٪).
- تعميم تعليم البنات في مرحلة التعليم الأساسي وتحسين كفاءة الأداء بما يسهم في خفض فجوة النوع الاجتماعي.
- خفض فجوة النوع الاجتماعي في الالتحاق الإجمالي بالصفوف الستة الأولي من التعليم الأساسي من ٠,٨٧ إلى ٠,٩٥، وفي الالتحاق الصافي من ٠,٨٥ إلي ٠,٨٧
- تطوير جودة التعليم الأساسي وتحسين الكفاءة الداخلية.
- رفع عدد المعلمين/ المعلمات المدربين من ٣١٣٥٥ إلي ٣٥٩٣٠
- تخفيض نسبة الإهدار التربوي إلي ١٠٪ بحلول ٢٠١٥.
- تخفيض معدل التسرب من ٧٪ إلي ٤,٥٪ للجنسين ومن ٧,٢٪ إلي ٥,٢٪ للذكور، ومن ٥,٨٪ إلي ٣,٢٪ للإناث
- زيادة نسبة البقاء بالأساسي من ٣٦٪ إلي ٤٢,٦٪
- خفض نسبة الإعادة للجنسين من ٩,٤٪ إلي ٨,٣٪ (الذكور من ٨,٢٪ إلي ٦,٧٪) و(الإناث من ١٠,٦٪ إلى ٥,٥٪).

السياسات وبرامج العمل:

- التوسع في بناء الصفوف الجديدة وفق خطة بالأولويات للمناطق التي تحتاج خدمات تعليمية.
- التوسع في برامج الحوافز الأسرية لرفع التحاق أبناء الأسر الفقيرة.
- تخفيض معدل التسرب من ٧٪ إلى ٤,٥٪ للجنسين ومن ٧,٢٪ إلى ٥,٢٪ للذكور، ومن ٥,٨٪ إلى ٣,٢٪ للإناث.
- توفير المعلمات المؤهلات في المناطق الريفية.
- زيادة عدد المعلمات الإناث من ٥٢ ألف إلى ٧٤,٣ ألف معلمة.
- التغلب على مشكلة التشتت السكاني لتوفير مباني مدرسية قريبة من مناطق سكن الطالبات والطلبة تسهم في تسهيل التحاق البنات والأولاد بالمدارس وتكون تابعة لمدارس أساسية.
- تحسين مستوى أداء معلمي التعليم الأساسي.

- نصيب المعلم من التلاميذ من ١:٢٣ إلى ١:٢٤.
- معدلات تنفيذ الخطة الدراسية.
- نسبة الخريجين من الأساسي من إجمالي القبول بالصف الأول. من ٣٤ إلى ٤٣.
- كثافة الفصل الدراسي من ١:٣٩ إلى ١:٣٨ طالب.
- زيادة عدد المختبرات الدراسية من ٢٤٤٠ إلى ٢٩١١.
- تطوير المناهج الدراسية وفقاً للأهداف أو الكفايات المطلوبة من الطلبة.
- عدد المناهج التي تم تطويرها.
- توفير إدارة مدرسية كفوأة وتحسين بيئة عملها.
- تدريب الإدارة المدرسية من ٧١٠ إلى ٨٥

التعليم الثانوي:

أهداف خطة التنمية الرابعة :

- توفير فرص الالتحاق للطلاب بمرحلة التعليم الثانوي
- معدل القبول الصافي للجنسين من ١٣,٨٪ إلي٢٢,٠٪ (الذكور من ١٥,٥٪ إلي ٢٣,٨٪) و(الإناث من ١١,٦٪ إلي ٢٠,١٪
- زيادة معدلات الالتحاق الصافي للجنسين من ٢٦,٢٪ إلي ٣٤,٢٪ (الذكور من ٣١,١٪ إلي ٣٩,٢٪) و(الإناث من ٢٠,٩٪ إلي٢٨,٩٪)؟
- معدل الالتحاق الإجمالي للجنسين من ٣٦,٦٪ إلي ٤٢,٥٪ (الذكور من ٤٣,٢٪ إلي ٤٩,٢٪) و(الإناث من ٢٩,٥٪ إلي ٤٣,٦٪).
- تحسين مستوي ونوعية مخرجات التعليم الثانوي
- رفع معدل التخرج في التعليم الثانوي للجنسين من ٣٢,٥٪ إلي ٣٥,٠٪ (الذكور من ٣٢,٢٪ إلي ٣٥,٧٪) و(الإناث من ٣٢,١٪ إلي ٤٣,٦٪).
- تعزيز القدرات المؤسسية وتحسين كفاءة نظام التعليم العام.
- إصدار الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم ومؤسساتها

السياسات وبرامج العمل:

- توسيع الطاقة الاستيعابية بمرحلة التعليم الثانوي

- تحقيق معدل قبول صافي بواقع ٢٢٪ نهاية الخطة ٢٠١٥ م
- زيادة عدد المدرسين والمدرسات
- زيادة عدد الدرجات الوظيفية للمعلمين والمعلمات من ٢٢٩٥٠إلي ٢٦٥٠٩
- الاستمرار في تطوير المناهج الدراسية وإدخال المفاهيم الحديثة
- التوسع في برامج الحوافز الأسرية لرفع التحاق أبناء الأسر الفقيرة في المناطق الريفية
- زيادة عدد الطلاب المستفيدين من التغذية المدرسية من ١٣٠٠٠،إلي ١٦،٧١٨
- زيادة عدد الطلاب المستفيدين من الحقائب المدرسية من ١٩،١٤٨ إلي ٢٢،٤٦٠
- زيادة عدد الطلاب المستفيدين من الحوافز المشروطة من ٨، ٩٩٢ إلي ١١،٣٦٠
- إعادة النظر في تنويع التعليم الثانوي
- وضع خطة للتنويع وإقرارها
- تطوير برامج التدريب والتأهيل للمعلمين أثناء الخدمة بما يتفق والمناهج المطورة
- عدد المعلمين والمعلمات الحاصلين علي تدريب من ٣٢١٨ إلي ١٧،٦٢٣
- نصيب المعلم من الطلاب ١: ٢٨ إلي ١ : ٢٩
- متوسط كثافة الغرفة الدراسية من ١ : ٣٠ إلي ١ : ٤٠
- رفع عدد المتدربين من القوي العاملة بالإدارة المدرسية من ٧،٦٣٠ متدرب إلى ٤٠،٥٣٠
- زيادة نسبة ميزانية التعليم الأساسي من ٢،٦٪ إلي ٥ , ٣٪
- زيادة نسبة ميزانية التعليم الثانوي من ٠،٠٢٪ إلي ٠،٠٣٪
- توسيع المشاركة للإنفاق علي التعليم وترشيده

مجال الشباب (قطاع الشباب)

أهداف خطة التنمية الرابعة

- بناء القدرات المؤسسية لوزارة الشباب ومؤسساتها المختلفة.
- تطوير وتوسيع الرياضة وتوفير متطلبات النهوض بالقطاع على المستوى المحلي والدولي.
- بناء القدرات الرياضية والوصول إلى مستوى احترافي متقدم.
- تلبية احتياجات الشباب والمراهقين في مجال الصحة الإنجابية وتزويدهم بالمعارف التي تعزز

السلوك الإنجابي.

السياسات وبرامج العمل:

- الاستمرار في تحديث القوانين واللوائح المنظمة للوزارة والاتحادات والأندية.
- استكمال قاعدة البيانات والمعلومات المتعلقة بالشباب.
- تفعيل قانون صندوق رعاية النشء والشباب وتعديل بعض بنوده
- تنفيذ إستراتيجية التشغيل للحد من البطالة في أوساط الشباب وذلك عن طريق عدم السماح لبطالة الخريجين في التمدد لفترة طويلة.
- تحسين البنية التحتية في جميع المحافظات.
- احتضان القدرات الرياضية الواعدة واعتبارها رموزاً وطنية تستحق الرعاية، وتوفير المدربين والتسهيلات اللازمة لتطويرهم ودفعهم للتنافس على المستوى العربي والدولي.
- توسيع الاستثمارات في قطاع الرياضة وتشجيع القطاع الخاص للدخول في هذا المجال وإنشاء الفرق الرياضية الخاصة والملاعب وتقديم الحوافز.
- منح اللاعبين على المستوى الوطني الحوافز اللازمة جنباً إلى جنب مع المدربين من أجل ضمان أداء متميز ومستمر.
- توفير التنسيق اللازم لضمان المشاركة الفاعلة للشباب في صياغة برامج النهوض بأوضاعهم وتنظيمهم وبناء مؤسساتهم وتنفيذ وتقويم نشاطات تلك البرامج.
- توفير قوى عاملة قادرة ومدربة وماهرة من أجل الارتقاء بمستوى التدريب في قطاع الرياضة.
- نشر الوعي الثقافي بين الشباب ومحاربة الأفكار والسلوكيات المنحرفة من خلال تأهيل الوعاظ وأئمة المساجد وقادة الرأي المجتمعي بقضايا الصحة الإنجابية وتوعية الشباب بقضايا ومخاطر الحمل المبكر.
- إنشاء الملاعب وتقديم الحوافز اللازمة.

رابعاً: البرنامج الاستثماري لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة للتخفيف من الفقر (٢٠١١-٢٠١٥)

أهداف البرنامج الاستثماري لخطة التنمية الرابعة:-

- المساهمة في تحقيق الأهداف والسياسات والتوجهات العامة لخطة التنمية الرابعة.
- المساهمة في تحقيق الأهداف والسياسات القطاعية للخطة.

- المساهمة في خلق فرص عمل دائمة.
- المساهمة في التخفيف من الفقر.
- تحقيق عدالة التوزيع ،وخفض فجوة الخدمات بين الريف والحضر
- خفض فجوة النوع الاجتماعي.

معايير تقييم أولويات مشاريع البرنامج الاستثماري لخطة التنمية الرابعة:-

تمت دراسة أولويات البرنامج الاستثماري لخطة التنمية الرابعة وفقاً لما يلي:-

أ- المشاريع الجارية (قيد التنفيذ):-

- استكمال المشاريع الجارية ذات التمويل المشترك(حكومي + خارجي)
- تنفيذ المشاريع ذات التمويل المشترك المؤكد(التي تم الاتفاق على التخصيص لها مع الممول).
- استكمال المشاريع الجارية الممولة بالكامل من مصادر محلية (مع التأكيد على أثرها الاقتصادي والتنموي،وسلامة الإجراءات المتبعة).

ب - المشاريع الجديدة:-

الخطوة الأولى:-

تقييم جميع المشاريع بناءً على الأثر الاقتصادي والاجتماعي.

الأثر الاقتصادي:

- تحقيق نمو اقتصادي.
- خلق فرص عمل دائمة أو مؤقتة

الأثر الاجتماعي:

- التخفيف من الفقر.
- تنمية الموارد البشرية.

الخطوة الثانية:

تقييم جميع المشاريع بناءً على الجاهزية من حيث :-

- توفر دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية ،ودراسة الأثر البيئي.
- توفر التصاميم ووثائق المناقصات.

- الجوانب التنظيمية من حيث شفافية الإجراءات..القدرة الاستيعابية للقطاع
- آلية التنفيذ (PIU).

الخطوة الثالثة:

المشاريع التي تحظى بتقدير مرتفع من الأهمية (الجاهزية والأثر) تكون لها أولوية التنفيذ،وهكذا....

الخطوة الرابعة:

مراجعة واعتماد البرنامج الزمني الملائم لتنفيذ المشاريع ذات الأولوية ،إضافة إلى التدفقات النقدية.

خامساً: التجارب الأخرى

تحفل الساحتان: العربية والدولية بعدد من الممارسات والتجارب الخاصة بالتعاطي مع الموضوعات والقضايا التي تهم الشباب، ويمكن الاستفادة من هذه التجارب لتطوير العمل الشبابي باليمن وتفعيله، سواء فيما يتعلق بصياغة الاستراتيجيات الشبابية وتطويرها، أو على صعيد إطلاق المبادرات بما يحقق في نهاية المطاف الغايات المنشودة من العمل الشبابي، ويفي باحتياجات الشباب الملحة، ويلبي رغباتهم وطموحاتهم المشروعة، ومن أبرز هذه التجارب ما يلي:

أ- التجارب الخاصة ببناء الاستراتيجيات

١- الإستراتيجية الأردنية

تعتبر الإستراتيجية الوطنية الأردنية للشباب من أبرز التجارب التي يمكن الاستفادة منها، فهي تتمتع بعدد من جوانب القوة، بدءا بكونها ممرحلة، ومرورا بآليات بنائها، وانتهاء بعملية التنفيذ والتقويم. فالإستراتيجية تتألف من مرحلتين، الأولى: غطت من عام ٢٠٠٥-٢٠٠٩، والثانية: ٢٠١١-٢٠١٥، واعتمدت في المرحلة الأولى على نتائج استطلاع آراء الشباب في المجموعات البؤرية، بالإضافة إلى حملات الاستماع (في المدارس والجامعات، وللعاملين والباحثين عن العمل، والمجموعات الخاصة)، في حين استخدمت في المرحلة الثانية منهجية المسار الشامل نحو تحقيق أمن الشباب في جميع المجالاتComprehensive Approach Strategy Toward Youth Security، وهي منهجية علمية وصفية تحليلية تشاركيه تكاملية ميدانية، وذلك في ضوء نتائج دراسة تقييم المرحلة الأولى من الإستراتيجية، ونتائج تحليل واقع بيئة منظومة الحركة الشبابية في الأردن، بما في ذلك جوانب القوة والضعف والفرص والعوائق، ونتائج استقصاء ما يريده الوطن من الشباب،وما يريده الشباب من الوطن،ونتائج دراسة مسح واقع وتطلعات الشباب الأردني. ومن جانب آخر؛ فقد اشتملت هذه الإستراتيجية خطتها التنفيذية، مشفوعة بالتكاليف التقديرية لبرامج مرحلتها الثانية، وآليات ووسائل أساسية للمتابعة والتقويم المستمرين لضمان تحقيق رؤيتها ورسالتها وأهدافها، كما أتسمت بالمرونة أخذا بتوصيات التحسين المستمر.

ووفقا لأولويات الشباب الأردني وواقع التطور الوطني؛ فقد تضمنت الإستراتيجية الأردنية للشباب في مرحلتيها: الأولى والثانية عددا من المحاور الرئيسة التي يتضح من خلالها جوانب التطور التي لحقت بهذه الأولويات. ويضم الجدول رقم (١) (الملحق ٢، ١) هذه الأولويات بالإضافة إلى مقارنتها بالأولويات الإستراتجيات الأخرى الخاصة بكل من: دول مجلس التعاون والسودان.

كما اشتمل كل محور من محاور الإستراتيجية الرئيسة على محاور فرعية؛ منها ما هو غير تقليدي، ويمكن الاستفادة منها في بناء إستراتيجية للشباب اليمني (مثل: البرلمانات الشبابية، العمل التطوعي وخدمة المجتمع، ثقافة التنوع وقبول دور النوع الاجتماعي في المجتمع، وثيقة الشرف وبناء الشخصية الشبابية، دستور الشرف الشبابي، تغيير العقلية والروح).

٢- إستراتجية دول مجلس التعاون الخليجي:

تبنت دول المجلس إستراتيجية لرعاية الشباب في بلدان المجلس في المجالين: الشبابي والرياضي (٢٠٠٨-٢٠٢٣)، وذلك بالتركيز على المحاور التالية:

- الترويح واستثمار أوقات الفراغ
- رعاية وتنمية الموهوبين
- الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة
- الاهتمام بالجانحين
- إعداد القادة

وبالرغم من الاختلاف النسبي بين أولويات الشباب في هذه الدول، وأولويات الشباب في المجتمع اليمني، إلا أن هناك ما يمكن الاستفادة منه في هذه الإستراتيجية؛ وبخاصة ما يتعلق بكل من:

- رعاية الشباب الموهوبين والعناية بهم والارتقاء بنظم اكتشافهم والاستفادة منهم.
- اكتشاف القيادات في أوساط الشباب، وإعداد البرامج التي تسهم في ذلك.
- إعداد قادة فاعلين في مختلف الميادين وتهيئتهم للعمل في أوساط الشباب.

٣- الإستراتيجية السودانية :

بمشاركة محدودة من الشباب بلغت (٢٧٨)، بالإضافة إلى إشراك منظمات المجتمع ومؤسسات الدولة ذات الصلة؛ تمت مراجعة الإستراتجية السودانية (٢٠٠٧-٢٠٣١) وتطويرها عام ٢٠١١، كما اعتمدت الإستراتيجية في بنائها على نتائج تحليل الوضع الراهن للشباب السوداني، وانتهت إلى تشخيص أهم قضايا الشباب المتضمنة في الجدول رقم (٢) -الملحق (٢).

وقد اشتملت الإستراتيجية السودانية على عدد من نقاط القوة، ومنها ما يتعلق بوسائل تنفيذها،

وآليات رعايتها ومتابعتها، وبخاصة منها ما يلي:

- تأسيس منظومة وطنية تضم كافة الجهات المعنية بقضايا الشباب بغرض التنسيق وتوحيد الرؤى وتشكيل عقل جمعي حول الشباب.
- تأسيس مركز معلومات الشباب وربطه بالولايات.
- تأسيس وتطوير آليات القضاء على الأمية الأبجدية والتقنية.
- تأسيس مشروع المتطوع الوطني لاستيعاب الشباب في المشروعات القومية وتأهيلهم للمنافسة في الوظائف الدولية.
- ت تشكيل إدارة للإستراتيجية بوزارة الشباب لتوجيه التخطيط وإجازة الإستراتيجية والخطط المرحلية والسنوية واعتماد نظم التقييم وتقارير المتابعة.
- تتأسيس إدارة للتخطيط الاستراتيجي والسياسات بالإدارة العامة للشباب.

ب - التجارب الخاصة بإطلاق المبادرات وتصميم البرامج

١- المبادرات والبرامج القطرية:

أطلقت دولة قطر عددا من المبادرات والمشاريع والبرامج لتلبية احتياجات الشباب القطري، ومنها ما يأتي:

أ- انطلاقة – قطر: يعتبر هذا المشروع أحد أمثلة الشراكة بين الشباب والقطاع الخاص (شركة شل)، ويهدف المشروع إلى تحفيز الشباب القطري وتشجيعه على التفكير بخيار البدء في أعماله الخاصة، وتوفير المساعدة للذين يطمحون لاغتنام هذه الفرصة، وتزويدهم بالتدريب والإرشاد.

ب - ابدأ مشروعك وحسِّنْه: ويستهدف هذا البرنامج الشباب والشابات الراغبين في بدء مشاريعهم الخاصة، وبناء قدراتهم في هذا المجال، ومساعدتهم على الاستكشاف والتحليل والنظر في مختلف فرص الاستثمار.

ج- الشباب والقيادة: في عام ٢٠٠٥ تم إنشاء «أكاديمية قطر للقادة» للاستثمار في الشباب من سن ١١، وإعدادهم ليصبحوا قادة المستقبل في مجال المشاريع التجارية الخاصة وفي مجال السياسة وغيرها، وذلك من خلال مرحلتين: المرحلة المتوسطة وفيها يتعلم الطلاب اللّغات الإنجليزية والعربية والفرنسية،والإنسانيّات، وتكنولوجيا المعلومات،والعلوم،والرياضيات،ثم

الدراسات الإسلامية والثقافية، ومرحلة المستوى الثانوي حيث يُقدّم للطلاب منهاج البكالوريا الدولية)إسكوا(.

د – مناظرات قطر: أنشأتها مؤسسة قطر عام ٢٠٠٧ لتشجيع وتطوير الحديث الحر و النقاش الرسمي العلني المفتوح بين الطلبة بالمدارس الثانوية والشباب بالجامعات.

٢- المشاريع والبرامج المصرية:

أطلقت جمهورية مصر العربية عددا من البرامج والمشاريع؛ بالتركيز على المشاريع الصغيرة، لإيجاد فرص العمل للشباب، وبخاصة منهم الخريجون، ومن أمثلة هذه البرامج: شبابنا يعمل، ومشروعات شباب الخريجين، والمشروع القومي لتدريب شباب الخريجين، وبرنامج تنمية مهارات شباب الخريجين..وغيرها.

٣- البرامج الأردنية:

أ- برنامج «انجاز» في المملكة الأردنية الهاشمية، ويعتبر من نماذج إشراك القطاع الخاص في مساعدة الشباب في عملية الانتقال من عالم الدراسة إلى عالم العمل الواسع، وتحديد خياراتهم المهنية المستقبلية من خلال تعليمهم بمتطلبات قطاع الأعمال، والتفكير بطرق ابتكاريه.

ب – تشغيل الشباب، عن طريق صندوق التنمية والتشغيل، بالإضافة إلى مساعدة جهات أخرى في هذا المجال (مثل: صندوق المعونة الوطنية، وصندوق الزكاة، وصندوق الملكة عالية للعمل الاجتماعي والتطوعي).

٤- تجربة دول الخليج العربية لتشغيل العمالة الوطنية

قامت معظم حكومات هذه الدول بجهود نشيطة على صعيد إعادة تنظيم توظيف العمالة الوطنية، ووضع إجراءات لتحفيز القطاع الخاص لتشغيل المواطنين بدلا من العمالة الأجنبية.

٥- تشجيع الريادة وتعزيزها بين الشباب

من أجل المساعدة في معالجة مشكلة انتشار نسبة البطالة بين الشباب، تعمد كثير من الدول إلى تشجيع العمالة الذاتية، وتشجيع الريادة Entrepreneurship وروح المبادرة بين الشباب، حيث يشكل تعزيز العمالة الذاتية والمؤسسات الصغيرة إستراتيجية واعدة لمحاربة البطالة بين الشباب والخروج من الفقر والعوز، وينبغي أن تحظي هذه الإستراتيجية بالمساندة من خلال توفير التدريب الملائم والدعم المالي لها، فالخطط التي تؤمّن المساعدة والنصح للشباب حول كيفية تأسيس أعمال خاص بهم، وإزالة الأنظمة التي تعيق تنفيذ هذه الأعمال لها أثر في معالجة البطالة بين الشباب.

ومن الإجراءات التي قامت بها بعض الدول لتعزيز الريادة بين الشباب، ما يلي:

- تنفيذ برامج لنشر ثقافة الريادة بين طلاب المدارس.
- تقديم مفهوم التشغيل الذاتي في مناهج التعليم الأساسي لتحسين السياق الثقافي للتشغيل الذاتي.
- دمج الريادة في المنهاج الدراسي كمساق اختياري أو كنشاط ما بعد انتهاء اليوم الدراسي.
- تأسيس دوائر الريادة في الجامعات لتدريب الطلاب وتعليمهم مهارات البحث والتطوير.
- برامج تشجيع الريادة في الجامعات ومراكز التعليم المهني والتقني.
- تطوير برامج تدريبية موجهة للقطاع غير الرسمي لاستهدافالفئةالتيلمتتمكنمناستكمالتعليمهاو تزويدهابالمهاراتاللازمةلسوقالعمل .
- تقديم الاستشارات حول كيفية تأسيس عمل خاص.

٦- برامج ومشاريع أخرى:

- برنامج «سند» بسلطنة عمان لتشجيع الشباب على استحداث المشروعات الصغيرة عبر دعم متكامل الأوجه من تمويل وتدريب ومتابعة وحماية.
- برنامج «الداكوم» لربط مخرجات التعليم والتدريب مع سوق العمل الفعلية بدولة الكويت.
- مبادرة تمكين، والبرنامج الوطني للتوظيف والتدريب بمملكة البحرين لتوفير عدة مساعدات للشباب (قروض دراسية وتدريبية وتجارية) لبدء الأعمال الخاصة بهم.
- برنامج الشباب العربي تطوع من أجل مستقبل أفضل، وهي مبادرة يقودها برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين تندرج في إطار الاستراتيجيات الإقليمية للأمم المتحدة، ومشروع «المايكرو ستارت» الذي يعتبر أحد مجموعة مشروعات تم انجازها بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة لتوفير فرص عمل واستحداث مشاريع جديدة للشباب.

سادساً : أولويات الإصلاحات المطلوبة ومجالات العمل المقترحة

أ- الإصلاح التشريعي:

هناك حاجة ماسة إلى تطوير التشريع الدستوري المتعلق بالشباب، كاستحقاق للشباب، بحيث يتم صياغته بمشاركة الشباب أنفسهم من خلال اقتراح المواد الدستورية الخاصة بهم، ويمكن الاسترشاد في هذا المجال –مثلا– بالدستور المصري [١] أو المغربي [٢] الذين نصا صراحة على مسئولية الدولة عن رعاية الشباب، وتنميتهم وتأهيلهم: الجسمي والنفسي والعلمي، وإدماجهم في المجتمع من خلال توسعة مشاركتهم في جميع المجالات والأنشطة المختلفة، بما يحقق لهم التمكين المنشود، بالإضافة إلى ضمان التعليم عالي الجودة. فوفقا للشباب اليمني المشارك في مبادرة «برنامج الشباب العربي يتطوع من أجل مستقبل أفضل» أن الاستبعاد من العمليات السياسية والمدنية، وتدني جودة التعليم وضعف هياكلها الأساسية تعتبر من أبرز التحديات التي تواجه الشباب اليمني.

١- الإصلاحات القانونية:

نظرا لعدم وجود مواد قانونية ترقى إلى مستوى تحقيق طموحات الشباب، فإن مما ينبغي التأكيد عليه في هذا الخصوص –على الأقل– ضرورة إعمال وتفعيل المواد القانونية التي تعود بالنفع على الشباب، وبخاصة منها الواردة في قانون العمل اليمني، ومن أمثلة هذه المواد ما يلي:

- مادة (١٩) الخاصة بضرورة حصول العامل غير اليمني على ترخيص لمزاولة العمل.

---

(١) نصت المادة (٧٦) من الدستور المصري –الجديد– على: (تكفل الدولة رعاية النشء والشباب،وتأهيلهم وتنميتهم روحيا وخلقيا وثقافيا وعلمياوبدنياونفسياواجتماعياواقتصاديا،وتمكينهممنالمشاركةالسياسيةالفاعلة)، أما المادة (٥٨) فقد نصت على (لكل مواطن الحق في التعليم عالي الجودة،وهو مجاني بمراحله المختلفة في كل مؤسسات الدولة التعليمية، وإلزامي في مرحلة التعليم الأساسي،وتتخذ الدولة كافة التدابير لمدى الإلزام إلى مراحل أخرى. وتُعنى الدولة بالتعليم الفني،وتشجعه ،وتشرف على التعليم بكل أنواعه، وتخصص له نسبة كافية من الناتج القومي. وتلتزم جميع المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والأهلية وغيرهابخطة الدولة التعليمية وأهدافها؛ وذلك كله بما يحقق الربط بين التعليم وحاجات المجتمع والإنتاج).

(١) نص الدستور المغربي في الفصل (٣٣) أن (على السلطات العمومية اتخاذ التدابير الملائمة لتحقيق ما يلي:

- توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد؛
- مساعدة الشباب على الاندماج في الحياة النشيطة والجمعوية، وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني؛
- تيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا، والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية، مع توفير الظروف المواتية لتفتق طاقاتهم الخلاقة والإبداعية في كل هذه المجالات.
- يُحدث مجلس استشاري للشباب والعمل الجمعوي، من أجل تحقيق هذه الأهداف.

- مادة (٢٠) التي نصت على أن يكون التشغيل –لغير اليمنيين– في حرفة أو مهنة لا تتوافر فيها الخبرات اليمنية.
- مادة (٢١) [١] التي تكفل حق العمالة الوطنية في فرص العمل وأولويتها طالما كانت مؤهلة وقادرة على القيام بمتطلبات هذه الوظيفة.
- مادة (٦٧) التي تنص على المساواة في الأجور بين العمال اليمنيين والعمال غير اليمنيين في حالة تساوي ظروف العمل وشروطه والمؤهل والخبرة والكفاءة.
- تعديل المادة (١١) [٢] التي نصت على تشكيل مجلس عمل..، بحيث تتضمن إشراك ممثلين عن الشباب في هذا المجلس.

سادساً: المقترحات والتوصيات

تبدو الحاجة اليوم ماسة أكثر من أي وقت مضى إلى اتخاذ إجراءات جادة، وخطوات عاجلة وعملية، تتجاوز النظرة القاصرة التي سادت المرحلة السابقة نحو الشباب، وتستشعر متطلبات المرحلة الراهنة. وفيما يلي مجموعة المقترحات والتوصيات الخاصة بهذا المجال:

١- إطلاق مبادرة وطنية شاملة للشباب/برنامج وطني مكثف للشباب، يسهم في تمويله الحكومة اليمنية والقطاع الخاص، وأفراد المجتمع بوجه عام، فضلا عن الدول المانحة والمنظمات الدولية، وتقوم على شأن هذه المبادرة/البرنامج مؤسسة مجتمعية متخصصة مستقلة.

٢- إعادة صياغة منظومة العمل الشبابي وتطويره، وذلك من خلال الآتي:

أ- إنشاء مؤسسة/هيئة وطنية مستقلة خاصة بالشباب تقوم بإدارة وتنسيق العمل الشبابي بمختلف مجالاته، بما في ذلك مساعدة وزارة الشباب والرياضة في أداء مهامها من ناحية؛ ومراقبة أدائها من ناحية أخرى، على أن تتألف هذه المؤسسة من منظمات المجتمع المدني الفاعلة في مجال الشباب والرياضة، ويمثل فيها الشباب من كل الاتجاهات، ويكون لها فروع في مختلف المحافظات والمدن اليمنية.

ب – إجراء دراسات تقيمية وتقويمية للاستراتيجيات والبرامج الموجهة للشباب، للكشف عن مدى

(١) تنص المادة (٢١) على أنه (لا يجوز أن يزيد عدد العمال غير اليمنيين لدى صاحب العمل على ١٠٪من إجمالي العمال اليمنيين،وللوزير أن يزيد أو يخفض هذه النسبة عند الاقتضاء، ووفقا للاتجاهات التي يقرها مجلس الوزراء).

(٢) تنص المادة (٢٢) على تشكيل مجلس عمل يتكون من ممثلي الوزارة وممثلين عن العمال وأصحاب العمل لوضع الخطوط العريضة وتقديم التوصيات للحكومة في المجالات التالية: أ) مشروعات قوانين ونظم العمل؛ ب) السياسة العامة للأجور والحوافز وأي مستحقات أخرى؛ ج) التدريب والتأهيل المهني للعمال. ويحدد قرار مجلس الوزراء أسماء أعضاء مجلس العمل ونظام سير العمل فيه.

فاعليتها.

ج – تطوير الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب (٢٠٠٦-٢٠١٥) من خلال بناء إستراتيجية جديدة كمرحلة ثانية لهذه الإستراتيجية.

د- بناء قاعدة بيانات للعلماء والمبدعين والمبتكرين الشباب والقيادات الشبابية المتميزة في مختلف التخصصات، تكون بمثابة بيوت خبرة Tanks Thinkers للرجوع إليها فيما يتعلق بالشأن الشبابي.

هـ – تفعيل التواصل مع المؤسسات الشبابية العربية والدولية للاستفادة من تجاربهم وبرامجهم الناجحة وذلك بمساعدة المنظمات الدولية والسفارات العاملة في اليمن.

و- التطوير المؤسسي لوزارة الشباب والرياضة، وإعادة رسم مهمتها ووظيفتها وفق سياسة ورؤية حديثة، تواكب المتغيرات الجديدة، والحراك الديناميكي الذي يشهده الشباب في المرحلة الراهنة، وبما يلبي احتياجات الشباب ويساعد على تحقيق طموحاتهم، وإشراك الشباب ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة في هذه العملية.

ز- إجراء دراسات مسحية دورية على فئة الشباب اليمني، لمعرفة اهتماماتهم، وقياس آرائهم واتجاهاتهم إزاء الموضوعات والقضايا الهامة، ونشر هذه القضايا.

ح – تمثيل منظمات المجتمع المدني الخاصة بالشباب في المؤسسات والهيئات والمجالس الحكومية الرسمية ذات العلاقة، وبخاصة منها مجلس وزارة الشباب والرياضة.

٣- تعزيز السّلم الاجتماعي؛ وذلك من خلال:

أ- تعزيز مفهوم المواطنة المتساوية لدى الشباب من خلال التأكيد على سيادة القانون وتطبيقه على جميع أفراد المجتمع ودون تمييز.

ب – إدماج مفاهيم وقيم المواطنة والانتماء والتسامح، وتعزيز قيم العيش المشترك في المناهج الدراسية للمرحلة الأساسية والتعليم العالي بما يسهم في تقوية العلاقات الاجتماعية، وتعزيز اللحمة الوطنية والتوافق الاجتماعي بين الأفراد، ويساعد على تخفيف حدة العنف والميول العدوانية.

ج – تكثيف الأنشطة الخاصة بالتوعية الديمقراطية والشفافية والحكم الرشيد، ونشر ثقافة الحوار والتسامح والتصالح مع الذات والآخر، وإدماج هذه المفاهيم وغيرها كمكون أساس ضمن برامج الاتصال والإعلام الجماهيري الخاصة بالشباب، واعتمادها ضمن الأنشطة الثقافية في

المؤسسات الأكاديمية، والمراكز العلمية والشبابية، والمساجد، ومنظمات المجتمع الفاعلة في مجال العمل الشبابي، وغيرها من المؤسسات المجتمعية ومنابر الاتصال الأخرى، بحيث تكون هذه الثقافة ممارسة دائمة، وليست ردة أفعال، أو أنشطة مناسباتية.

د – تكثيف التغطية الإعلامية (المرئية والمسموعة والمقروءة والتفاعلية) للأنشطة والفعاليات الشبابية، وبخاصة تلك التي تتسم بالإبداع والتميز، وزيادة عدد البرامج المتخصصة والمعنية بمخاطبة الشباب في جميع وسائل الإعلام الوطنية، لرفع وعي الشباب بمختلف القضايا التي تهمهم، ولتحفيزهم على المساهمة في نهضة المجتمع وتطوره في المجالات المختلفة، على أن يقوم الشباب أنفسهم بإعداد وتقديم هذه المواد.

هـ- تجديد الخطاب الإعلامي الموجه للشباب بعيدا عن الخطاب التقليدي الراهن.

٤- الاستثمار في التعليم من خلال:

أ- تحسين مستوى التعليم وتحقيق جودته، من خلال توفير المتطلبات والمستلزمات اللازمة لتحقيق الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة الشاملة في التعليم وتفعيل الوحدات والمؤسسات المعنية بذلك.

ب- مضاعفة الإنفاق على التعليم الرسمي، لتعزيز فرص التحاق الشباب بالتعليم واستمرارهم فيه، حيث تشير الشواهد إلى أن أحد الخيارات للتغلب على البطالة، هو بقاء الشباب في التعليم فترة أطول لزيادة التحصيل العلمي.

ج – توفير عدة مبادرات لمساعدة الشباب على استكمال التعليم العالي، منها:

- زيادة عدد المنح الدراسية (الداخلية والخارجية) من الجامعات الحكومية والخاصة للطلاب؛ وبخاصة المتفوقين والفقراء (من الجنسين).
- توفير برامج الرعاية للطلاب الفقراء (من الجنسين)، وخاصة منها ما يتعلق بالإعفاء من الرسوم الدراسية، وتسهيل سبل الحصول عليها، وتوزيعها على المستفيدين منها بعدالة وشفافية.
- توفير القروض الدراسية والتدريبية.
- إنشاء مؤسسة مجتمعية مستقلة لرعاية الطلاب المتفوقين والفقراء.
- الاتساق بين تخصصات التعليم العالي وحاجات اقتصاد المعرفة، فنظم التعليم الفعالة تساعد على الالتحاق بسوق العمل، بالإضافة إلى تحفيز المؤسسات التعليمية على تفعيل التعلم والتدريب في ظل الديناميكية التي يشهدها العالم اليوم، وربط المخرجات التعليمية

باحتياجات سوق العمل، والتي تعد مرتكزا أساسيا من مرتكزات تحقيق التنمية المستدامة.

- إيجاد خطة لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني المتنوّع،في برامج متسقة مع احتياجات سوق العمل.

٥- التمكين الاقتصادي:

معالجة البطالة بين الشباب، هي التحدي الأبرز الذي يواجه اليمن اليوم، فوفقا لمبادرة «برنامج الشباب العربي يتطوع من أجل مستقبل أفضل»، فقد جاءت «المعدلات العالية للبطالة ونقص العمالة» في الترتيب الثاني بالنسبة للتحديات الرئيسية التي يواجهها الشباب، ومعالجة هذه القضية تبدأ من تحديد الفرص الاقتصادية التي يمكن أن تساهم بدرجة كبيرة في معالجة هذه القضية، وفيما يلي أهم المقترحات بهذا المجال:

أ- زيادة الميزانيات والبرامج المخصصة لدعم الشباب اقتصاديًا من قبل الجهات المختلفة: الحكومة، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني وغيرها.

ب - تفعيل قانون سن التقاعد.

ج - تقييم تجربة التدوير الوظيفي، وإعادة بنائها وتطبيقها وفق أسس سليمة ومعايير علمية، بما يحقق الغاية المرجوة منها، ولا يعيد إنتاج دوائر النفوذ ودورة الفساد.

د - تفعيل سياسة يمننة الوظائف والأعمال، من خلال:

- تحقيق العدالة والمساواة في الأجور، أو على الأقل تضييق الفجوة بين ما تتقاضاه العمالة الوافدة والعمالة اليمنية، وبخاصة في الوظائف والأعمال المتساوية، ويمكن تمييز العمالة الوافدة بميزات أخرى (مثل: توفير السكن، وتذاكر السفر السنوية...الخ).
- توفير القروض الميسرة (بدون فوائد أو بفوائد منخفضة لخدمة الدين فقط) للشباب لبدء المشروعات الخاصة من خلال آلية القروض الصغيرة.
- تشجيع الريادة بين الشباب، ومنحهم ميزة في مجال المشروعات الاستثمارية الصغيرة، وإنشاء المنظمات أو الجمعيات الشبابية (توفير المقرات المجانية ومرافقها مثلا)، فضلا عن تبسيط وتسهيل الإجراءات الخاصة بإنشائها.
- الاهتمام بالفتاة المنتجة والشابة العاملة من خلال التثقيف وتوفير الدورات التدريبية لهن في المجالات الإنتاجية في القرى والمدن.
- إيجاد قاعدة بيانات للشباب الراغبين في العمل والباحثين عنه وتحديثها أو مطابقتها مع

الوظائف الشاغرة.

• إنشاء مؤسسة عليا للتدريب، للعمل على:

أ- مضاعفة البرامج التدريبية التي تعمل على تنمية مهارات الشباب، وإعدادهم لسوق العمل، بالإضافة إلى توفير التدريب الجامعي بالشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص والعام ومنظمات المجتمع المدني، فالتدريب الجامعي قد يكون أقل كلفة من إنشاء مؤسسات تدريبية خاصة لهذا الغرض.

ب - تطوير مهارات القيادة لدى الشباب، عن طريق زيادة عدد البرامج المعنية بتطوير مهارات القيادة لدى الشباب.

ج - توفير تدريب ما قبل الالتحاق بالعمل/الوظيفة من خلال برامج وفق مواصفات ومعايير دولية.

• إشاعة ثقافة التطوع، وتفعيل العمل الطوعي بين الشباب؛ وبخاصة بين الفتيات اللاتي ترتفع بينهن نسبة عدم النشاط، فالتشجيع على العمل الطوعي من شأنه شغل أوقات الفراغ لديهن من ناحية؛ وتقديم ما يعود بالنفع على المجتمع من ناحية أخرى، فأعمال التطوع تتيح للشباب الانخراط في عدد من الأعمال والأنشطة التي يمكنها أن تعزز مشاركتهم المجتمعية، وأن تسخر طاقاتهم لتحقيق الأهداف الإنمائية على المستوى الوطني، فضلا عن تطوير مهاراتهم العملية والحياتية وتعزيز الشعور بالمواطنة، ومساعدتهم في مغادرة دائرة البطالة وما يترتب عليها من أضرار صحية ومخاطر أخرى.

المصفوفة الخاصة بأولويات الإصلاحات المطلوبة

المجالات		الإخفاقات	اولويات الاصلاحات المطلوب	جهات التنفيذ (تحديد مهام الجهات المنفذة ادناه)
التشريعات	١- الدستور اليمني	تضمن الدستور إشارة عابرة للشباب في المادة رقم (٣٠) ضمن الأمومة والطفولة والنشء والشباب ورغم أهمية الشباب كمكون رئيس في المجتمع لم يفرد لهم الدستور عددا من المواد تختص بهم كبعد سيادي باعتبارهم محور ارتكاز النهضة والتنمية وعلى عاتقهم بناء الحاضر وضمان المستقبل	يجب أن تعالج قضايا الشباب ضمن الدستور الجديد الذي سيخرج به الحوار الوطني وأن يحدد بوضوح تمكينهم من المشاركة السياسية وصنع القرار وضمان حصولهم على الفرص المتساوية وتأهيلهم وبناء قدراتهم ورعايتهم والاهتمام بهم ومراعاة احتياجاتهم وأولوياتهم كشباب وأن تفرد لهم عدد من المواد في الدستور يشارك الشباب في وضعها ويتولى خبراء ومستشارون قانونيون صياغتها وتنظيمها بحيث تحدد نصوص دستورية تعني بالآتي: إنشاء مؤسسات وهيئات ومجالس شبابية مثلا: -إنشاء مؤسسة علمية تقوم باستقراء حاجات الشباب وتطلعاتهم ومواكبة التحولات التي تطرأ عليهم. - تأسيس برلمان الشباب اليمني كمؤسسة استشارية شبابية. - تأسيس مجلس أعلى للشباب ومجلس أعلى لتنسيق بين الحركات الشبابية) - إعطاء الشباب الحق في المشاركة في التخطيط والحق في الرقابة والمتابعة والتقييم والمسائلة ومكافحة الفساد - إشراك الشباب في عمل وتحديث وتطوير كل ما يتعلق بهم من سياسات واستراتيجيات وقوانين وتشريعات - تمكين الشباب سياسيا وفي صناعة القرار (محور التمكين) - تحديد وحماية حقوق الشباب وتلزم الدولة بذالك(محور الحقوق) - تقنين إلزامية التعليم متبوعا بعقوبات حقيقية لتنفيذه وإخضاع التعليم الديني لرقابة الدولة وتقنين ذالك - نص يمنع حماية أي شخصية من المسائلة مهما كان وضعها - إحياء دور العمل النقابي ومنحه الحرية بعيدا عن الاستعمال السياسي - الاهتمام بالفتاة الشابة المنتجة العاملة وتوفير التدريب والتاهيل لها - إلغاء التميز بكافة صوره (العرقية،المناطقية،المذهبية،السياسية) - أن يكون هناك نص دستوري صريح يوجب أن يرصد ميزانية لكل ما يترتب من حقوق وواجبات وفق أي نص دستوري أو تشريع أو قانون أو لائحة خاصة بالشباب ميزانية تعد من قبل مختصين ماليين لكل بند ونص وبإطلاع من الشباب على ذالك وبذالك نضمن القدرة على التنفيذ والتطبيق وليس مجرد حبر على ورق وكذالك الإطلاع على كل ميزانية ترصدها الدولة لكل شاردة وواردة في البلاد	- الحكومة من خلال استعانتها بفريق متخصص من خبراء القانون والدستور لتطوير التشريعات الضامنة لحقوق الشباب وتطلعاتهم - مجلس النواب - منظمات المجتمع المدني -اللجنة الوطنية للحوار الوطني - مؤتمر الحوار الوطني - الأحزاب والتنظيمات السياسية
	٢- القوانين	ليس هناك قوانين خاصة أو محددة بالشباب	- إصدار تشريعات قانونية وإدارية وتنظيمية تتعلق بالشأن الشبابي تلبي حاجاتهم النفسية والروحية والمادية والاجتماعية واهتماماتهم الخاصة - إصدار القوانين التي تضمن فرص النمو السليم للشباب وإعدادهم لتولي مسؤولياتهم المستقبلية - إصدار القوانين واللوائح الضامنة لإدماج الشباب في عملية التنمية المستدامة وتمكينهم من المشاركة السياسية الفاعلة	- مجلس الوزراء، وزارة الشؤون القانونية (فريق خبراء قانونيين) - مجلس النواب - منظمات المجتمع المدني المهتمة بالشباب

المجالات		الإخفاقات	اولويات الاصلاحات المطلوب	جهات التنفيذ (تحديد مهام الجهات المنفذة ادناه)
			– ضرورة تفعيل وإعمال المواد القانونية التي تعود بالنفع على الشباب، وبخاصة منها الواردة في قانون العمل اليمني، مثل المواد: (١٩)، و (٢٠)، (٢١)، و (٦٧) – تعديل المادة (١١) الخاصة بتشكيل مجلس عمل يتكون من ممثلي الوزارة وممثلين عن العمال وأصحاب العمل لوضع الخطوط العريضة وتقديم التوصيات للحكومة في المجالات المتعلقة بالأعمال، بحيث يتم إشراك ممثلين عن الشباب في هذا المجلس. – يجب أن تكون هناك إصلاحات قانونية حقيقية في كل ماله علاقة بالشباب سواء على مستوى محور التمكين مثل قانون الانتخابات وحق الترشح أو محور الحقوق كل الحقوق دون استثناء كالحق في التربية والحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية (السكن—العمل—الحياة الحرة والكريمة...الخ) – أي سياسات أو تشريعات أ وقوانين متعلقة بالشباب يجب أن تكون مبنية وفق دراسة تشخيصية منهجية علمية ومسوح ميدانية حقيقية – تخصص وسائل إعلام مرئية ومسموعة ومكتوبة (رسمية وخاصة)مساحات مناسبة في تلك الوسائل تهتم بالشباب من كل النواحي وتقنن بشكل لا يسمح بالمساس بتلك المساحات	– الحكومة من خلال استعانتها بفريق متخصص من خبراء القانون والدستور لتطوير التشريعات الضامنة لحقوق الشباب وتطلعاتهم – مجلس النواب – منظمات المجتمع المدني –اللجنة الوطنية للحوار الوطني – مؤتمر الحوار الوطني – الأحزاب والتنظيمات السياسية
	٣-اللائحة المنظمة لأعمال وزارة الشباب والرياضة ١٩٩٦م	اشتملت اللائحة على ألفاظ عامة ولم تعالج قضايا الشباب ولم تحدد دور الوزارة ومسؤوليتها الفعلية تجاه الشباب، كما تعاملت مع الشباب بالتركيز على المدخل الرياضي وبشكل عبثي، فلائحة غير مبوبة بشكل واضح وتبدو أنها أقرب إلى لائحة تعكس التوجه السياسي لنخبة تقليدية تسعى لحرف الشباب عن دورهم الفعلي وإلهائهم بنشاطات رياضية وبرامج متواضعة وتمحورت حول أهداف تقليدية للوزارة ويتضح بجلاء أن الوزارة تفتقر لرؤية إستراتيجية للشباب تليق بهم وتتناسب مع دورهم المستقبلي الرائد	يجب إعادة النظر في هيكلة ووظيفة وزارة الشباب والرياضة وبمشاركة شبابية فاعلة بحيث تستطيع أن تلعب دورا إيجابيا وتقدم الرعاية والاهتمام اللائق بالشباب اليمني الذي أحدث أعظم ثورة في التاريخ والذي يستحق منا الإعجاب والتقدير واحترام إرادته وتمكينه من قيادة حاضره وصناعة مستقبله	الحكومة وزارة الشباب والرياضة ووزارة حقوق الإنسان ووزارة الشؤون القانونية وزارة التخطيط والتعاون الدولي وزارة المالية وزارة الخدمة المدنية وزارة الصحة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مجلس النواب

المجالات		الإخفاقات	اولويات الاصلاحات المطلوب	جهات التنفيذ (تحديد مهام الجهات المنفذة ادناه)
برامج الحكومات المتعاقبة	٣- برنامج حكومة الوفاق الوطني	١) البرنامج أقرب ما يكون لبرنامج حكومة طوارئ إذ جاء على أنقاض دولة منكوبة وفاشلة ٢) تمخض البرنامج من المزج بين برنامج الحكومة السابقة والآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٠١٤ ٣) لم يأت البرنامج كمشروع جديد يعكس ملامح وسمات مرحلة مغايرة تماما لسابقاتها ٤) جاء البرنامج مشفوعا بمرحلة بالغة الصعوبة والتعقيد استلزمت التركيز على تجاوز التداعيات والانهيار الحاصل في ما يسمى بالدولة ومنع الاحتراب والاقتتال ٥) تناول البرنامج موضوع الشباب وأهميتهم بشكل مبسط وفقا لنمط التفكير التقليدي الذي ساد قبل ثورة الشباب الشعبية السلمية	إجراء مراجعة تقييميه للبرنامج خلال النصف الثاني من المرحلة يتم من خلاله تطوير آليات وميكانزمات المشاركة الشبابية في الحياة السياسية والاقتصادية وتمكينهم من إدارة شؤونهم وتحديد أولوياتهم واحتياجاتهم. ويجب أن تتم حوارات ونقاشات جادة بين الحكومة والشباب تفضي إلى ضرورة تبني إضافة محور خاص في برامج الحكومات القادمة يتعلق بالشباب وكل ما يتصل بشأنهم ودورهم في إحداث عملية التغيير والنهوض بالبلد وضمان الانتقال إلى المستقبل الآمن والمزدهر – ضرورة أن يكون هناك مكون شبابي خارج الحوار الوطني كالمرصد (بالتشارك مع المنظمات الأخرى) بحيث يعمل بتكامل مع ممثلي الشباب في الحوار من حيث تقديم الرؤى والدراسات لتكون ضمن الحوار والاتصال عبر قنوات الحوار وأنشطة لجنة الحوار ويتم تبنيها من ممثلي الشباب ومكونات الحوار المختلفة – ضرورة أن يكون هناك مخرج ملموس للمشروع من خلال تنفيذ مرحلة ثانية للمشروع تتبنى تحويل توصيات ومقترحات الدراسة (المرحلة الحالية) إلى نصوص دستورية ضمن الدستور الجديد بالتنسيق مع الأمانة العامة للحوار بلجانها المختلفة وخاصة الدستورية ويشارك فيها الشباب بشكل أوسع وأكثر فعالية يعكس من خلالها رؤيته وهمومه وطموحاته المستقبلية.	اللجنة الوطنية للحوار الوطني مؤتمر الحوار الوطني رئاسة الجمهورية منظمات المجتمع المدني المهتمة بالشباب
	٢- برنامج حكومة الدكتور علي مجور	لبرنامج أنه فضفاض وتغلب عليه العموميات وأنه لم ينطلق من رؤية نقدية وتقييميه للبرنامج السابق لحكومة باجمال باعتباره امتدادا أو مكملا له وهو ما يستدعي الوقوف على جوانب الإخفاقات التي وقع فيها برنامج حكومة باجمال وتلافيها غلب على هذا البرنامج الارتجال والقفز فوق ممكنات الواقع وحشر البرنامج موضوع الطاقة النووية لتوليد الكهرباء والأغراض السلمية بشكل ممجوج ليس له أساس لم يفرد محور للشباب يتناول أولوياتهم واحتياجاتهم ودورهم في عملية التنمية وخلق الاستقرار		
	٣-برنامج حكومة باجمال	أن سماته وملامحه العامة لم تنطلق من احتياجات البلد وأولوياته الضرورية وإنما كُيِّف البرنامج وصراحة مع مطالب الخارج وتوجهاتهم متجاهلا حقائق الواقع وتحديات الفساد التي لا تبق ولا تذر والتي تفرض علينا أولويات مغايرة لما ورد في البرنامج كما أن البرنامج أي اهتمام بل تعامل معهم كفائض عن الحاجة	المفترض أن تتم معالجة الخلل من إرساء تقاليد المتابعة والتقييم المرحلية أومن خلال البرامج الحكومية اللاحقة بما يحقق التراكم المعرفي واستخلاص الدروس المستفادة	

المجالات	الإخفاقات	اولويات الاصلاحات المطلوب	جهات التنفيذ (تحديد مهام الجهات المنفذة ادناه)
السياسات والاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالشباب ١-الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب في الجمهورية اليمنية ٢٠٠٦-٢٠١٥م	انتاب هذه الإستراتيجية عدد من جوانب الضعف وكما يلي: – أنها لم تنشأ استشعارا بحاجات شبابية ملحة، والتزام وطني إزاءهم، على غرار الإستراتيجيات العربية الأخرى، وإنما جاءت تمشيا مع إستراتيجية اليونيسيف لحماية الطفولة. – تعاني الإستراتيجية من خلل في منهجية إعدادها، فهي لم تعتمد على دراسة مسحية شاملة للشباب، تحدد احتياجاتهم ورغباتهم. – اقتصار دور الشباب في هذه الإستراتيجية على الوظيفة الاستشارية من خلال اختيار «لجنة استشارية من الشباب والأطفال» مكونة من ٢٤ شابا (تقريبا ٧ إناث و ١٣ ذكور – غياب المراجعة الدورية والتقويم المرحلي للإستراتيجية، ومتابعة مدى تنفيذها وفق منهجية علمية منتظمة، وبخاصة وأن مدتها ٩ سنوات، وهي مدة طويلة عرضة لحدوث كثير من المتغيرات – غياب عملية التقييم والمتابعة لمستوى الإنجاز وأين الإخفاقات وكيف يمكن التغلب عليها وتجاوزها	١-مراجعة الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب والاستفادة منها في إعداد إستراتيجية وطنية خاصة بالشباب يتولى الشباب إعدادها وصياغتها وبمعاونة نخبة من المتخصصين في الإستراتيجيات ورسم السياسات بحيث تتناول عدد من المحاور منها: الشباب والتشغيل وسوق العمل الشباب وجودة التعليم الشباب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشباب والتمكين والمشاركة السياسية الشباب والتنمية المستدامة الشباب والدولة المدنية الشباب وقيم التسامح الشباب والانفتاح الحضاري والثقافة الرقمية الشباب والمواطنة المتساوية الشباب والعدالة الاجتماعية وثقافة الحقوق الشباب والترفيه والأنشطة الرياضية الشباب والحقوق والحريات المدنية الشباب والاستثمار الشباب والإعلام والثقافة الشباب والحوار الحضاري ومستلزمات التعايش ٢- وضع خطط علمية ومنهجية بمراحل تنفيذ الإستراتجية الوطنية ٣- إعداد الآليات والبرامج المناسبة والمزمنة لتنفيذ الخطط والأهداف المنشودة ٤- يقوم الشباب بعملية المتابعة والتقييم للخطط والبرامج ٥- إعادة هيكلة وزارة الشباب والرياضة بشكل مؤسسي ملائم يستوعب المتغيرات الجديدة ويلبي طموحات الشباب واحتياجاتهم	وزارة الشباب والرياضة الحكومة مجلس النواب منظمات المجتمع المدني

المجالات		الإخفاقات	اولويات الاصلاحات المطلوب	جهات التنفيذ (تحديد مهام الجهات المنفذة ادناه)
٢- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر		اعترى الخطة عدد من جوانب النقص والسلبيات منها: - ضعف ترابطها علميا ومنهجيا - تعاني من خلل بنيوي واضح - الأولويات لم ترتب بحسب الأهمية والاحتياج - تعاملت الخطة مع الشباب من مدخل الرياضة وكأن احتياجات الشباب الأخرى قد أشبعت (حقهم في العمل والمشاركة السياسية والرفاهية والتعليم والتطبيب وتكوين مشاريعهم الخاصة) - غلب عليها العموميات - لم تنطلق من رؤية واضحة للتخفيف من الفقر	- إجراء تقييم حقيقي للواقع اليمني من خلال دراسات علمية معمقة تحدد إمكانياتنا بدقة والصعوبات والتحديات الفعلية التي تعيق التنمية في بلادنا ومن ثم إعداد الخطط المناسبة - يجب أن يكون الشباب محور اهتمام أي خطة تنموية وأن تستوعب أولوياتهم وتعمل على تحقيق الرفاهية لهم وإطلاق طاقتهم الخلاقة	-وزارة التخطيط والتعاون الدولي -فريق من الخبراء الوطنيين والدوليين -منظمة الأمم المتحدة -المجلس الوطني للسكان -وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

المجالات		الإخفاقات	اولويات الاصلاحات المطلوب	جهات التنفيذ (تحديد مهام الجهات المنفذة ادناه)
	٣- خطة التنمية الاقتصادية والإجتماعية الرابعة للتخفيف من الفقر ٢٠١١-٢٠١٥م	لم تضبط السياسات والبرامج بالشكل المطلوب وغلب عليها طابع العموميات والتوسع. البرامج غير مزمنة ومحددة بدقة هناك فجوة بين الواقع الفعلي والتنظير فالتنظير يصاغ بطريقة تخدم الأهداف الخفية لجماعة الضغط والنفوذ الخطة لم تحدد بالضبط العقبات والتحديات التي تعيق التنمية الخطة ابتعدت إلى حدا ما عن التشخيص الصحيح للمشكلة وانحرفت بنا إلى الأقل أهمية لم تتطرق بشكل واضح إلى خطر مراكز النفوذ وعصابات الفساد في إجهاض عملية التنمية لم تعالج قضايا واحتياجات الشباب الفعلية ولم تدرجهم كأولوية مُلحّة يجب أن توليها الحكومة الرعاية الكاملة	إعادة تحديد مرتكزات الإستراتيجيات والخطط التنموية والسياسات والبرامج وفقا للمعطيات الجديدة ولفعل التغيير والحراك الاجتماعي الذي غير المعادلة شكلا ومضمونا وفرض نمط جديد من العلاقات والتوازنات رجحت كافة الشباب والشعب الذي كان فائضا عن حاجة نخبة الحكم الفاسدة الاستعانة بفريق م الخبراء المتخصصين في إعداد الخطط الإستراتيجية والسياسات والبرامج وفقا للأسس العلمية والمنهجية إشراك الشباب في صياغة الخطط والسياسات وفي عملية التنفيذ والمتابعة والتقييم	الحكومة الشباب المانحين الأكاديميين والمثقفين والسياسيين والقانونين وخبراء علم الاجتماع وعلم النفس والإعلاميين
البرامج الوطنية الخاصة بالشباب			بهذا الصدد نقترح وكأولوية عاجلة: إنشاء برامج وطنية مدعومة من الحكومة خاصة بالشباب تعنى بتشغيلهم وتوفير فرص العيش الكريم إيجاد برامج وطنية تعنى ببناء القدرات وتاهيل وتدريب الشباب إنشاء برامج وطنية لدعم الموهوبين من الشباب ورعايتهم الرعاية الكاملة وتاهيلهم ليكونوا قادة في المستقبل إنشاء برنامج وطني لدعم وتشجيع المبادرات الذاتية والتطوعية للشباب	الحكومة القطاع الخاص رجال الأعمال المتطوعين من الخبراء والمدربين

أهم المصادر والمراجع

- الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب في الجمهورية اليمنية (٢٠٠٦-٢٠١٥)
- إستراتيجية رعاية الشباب لدول مجلس التعاون في المجال الشباب والرياضي- العمل المشترك ٢٠٠٨-٢٠٢٣.
- الأمانة العامة للتخطيط التنموي (٢٠١٢)، تقرير التنمية البشرية الثالث لدولة قطر- تعزيز قدرات الشباب القطري- إدماج الشباب في عملية التنمية.
- الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (٢٠١١)، برنامج الشباب العربي يتطوع من أجل مستقبل أفضل.
- البرنامج الاستثماري لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة للتخفيف من الفقر (٢٠١١-٢٠١٥).
- برنامج حكومة التوافق الوطني
- برنامج حكومة الدكتور على مجور
- برنامج حكومة عبد القادر باجمال
- التجربة الألمانية في التلمذة الصناعية
- جمهورية السودان، وزارة الشباب (٢٠١١)، الإستراتيجية الوطنية للشباب ٢٠٠٧م - ٢٠٣١
- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر٢٠٠٦
- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة للتخفيف من الفقر ٢٠١١- ٢٠١٥
- الدستور المصري
- الدستور المغربي
- محمد محمود يوسف (٢٠١١)، دراسة توظيف الشباب في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- مصر نموذجا، الشبكة العربية العالمية
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (٢٠٠٧)، نحو سياسات لتعزيز الريادة بين الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- المملكة الأردنية الهاشمية، المجلس الأعلى للشباب (٢٠٠٤)، الإستراتيجية الوطنية للشباب: المرحلة الأولى ٢٠٠٥-٢٠٠٩.
- المملكة الأردنية الهاشمية، مشروع تطوير قطاع الشباب في الأردن (٢٠١٠)، -الإستراتيجية الوطنية للشباب-المرحلةالثانية٢٠١١-٢٠١٥.
- منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية (آزيتا برار عوض (٢٠٠٧)، تعزيز استخدام

الشباب- مراجعة التجارب الدوليّة.
- وزارة الشباب والرياضة (١٩٩٥) لائحة الشباب والرياضة
- SAFERWORLD٢٠١٢ (٢٠١٢)، ما بعد الوعود، تصورات وأولويات الشباب في اليمن ومشاركتهم في المرحلة الانتقالية.
- CHATHAM HOUSE (2012)، Middle East and North Africa Programme: Yemen Forum Workshop، Summary، The Role of Youth Activists in Yemen's Transition Process

ملاحق الدراسة

الملحق رقم (١)

أهم الشروط المرجعية للدراسة

- مراجعة وتحليل القوانين والسياسات المتعلقة بالشباب وتحديدا السياسة الوطنية للشباب والإستراتيجية الوطنية للشباب والطفولة والبرامج الوطنية المؤثرة على الشباب.
- مراجعة وتحليل القوانين والسياسات المؤثرة على الشباب في بلدان أخرى.
- تحديد أولويات الإصلاحات المطلوبة بإلحاح في الدستور والقوانين والسياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالشباب.
- إعداد وثيقة أو مصفوفة تتضمن الآتي:
- تقييم الوضع الراهن للقوانين والسياسات والبرامج المتصلة بالشباب.
- تحديد الفجوات والنواقص في القوانين والسياسات المتصلة بالشباب.
- وضع المعالجات والمقترحات اللازمة لمعالجة النقص.
- تحديد الجهات المعنية بالقيام بالمعالجات المطلوبة
- عقد ورشة عمل بمشاركة المرصد اليمني للشباب وعلى النحو التالي:
- يتولى المرصد اليمني للشباب التجهيزات اللوجستية مثل (حجز القاعة ومستلزمات الورشة، دعوة الضيوف وتأمين متطلباتهم وكل ما يتصل بالجانب المادي...الخ)
- يقوم الاستشاريان بتقديم عرض لمسودة المصفوفة على المشاركين بورشة العمل.
- تدوين الملاحظات والنقاشات (التغذية الراجعة) المتصلة بالموضوع بمشاركة المرصد اليمني للشباب واستيعابها بمسودة المصفوفة.
- إعداد المصفوفة بشكلها النهائي وتسليمها للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

الملحق رقم (٢)

مقترحات وتوصيات المشاركين بورشة تطوير السياسات المتعلقة بالشباب

أولا: التشـــريـــعـــات

١) الدستـــــور

معالجة قضايا الشباب ضمن الدستور الجديد الذي سيخرج به الحوار الوطني بحيث تحدد نصوص دستورية تعني بالأتي:

- إنشاء مؤسسات وهيئات ومجالس شبابية مثلا:

- إنشاء مؤسسة علمية تقوم باستقراء حاجات الشباب وتطلعاتهم ومواكبة التحولات التي تطرأ عليهم.
- تأسيس برلمان الشباب اليمني كمؤسسة استشارية شبابية.
- تأسيس مجلس أعلى للشباب ومجلس أعلى لتنسيق بين الحركات الشبابية
- إعطاء الشباب الحق في المشاركة في التخطيط والحق في الرقابة والمتابعة والتقييم والمسائلة ومكافحة الفساد
- إشراك الشباب في عمل وتحديث وتطوير كل ما يتعلق بهم من سياسات واستراتيجيات وقوانين وتشريعات
- تمكين الشباب سياسيا وفي صناعة القرار
- تحديد وحماية حقوق الشباب وتلزم الدولة بذالك
- تقنين إلزامية التعليم متبوعا بعقوبات حقيقية لتنفيذه وإخضاع التعليم الديني لرقابة الدولة وتقنين ذالك
- نص يمنع حماية أي شخصية من المسائلة مهما كان وضعها
- إحياء دور العمل النقابي ومنحه الحرية بعيدا عن الاستعمال السياسي
- الاهتمام بالفتاة الشابة المنتجة العاملة وتوفير التدريب والتأهيل لها
- إلغاء التميز بكافة صوره (العرقية، المناطقية،المذهبية،السياسية)
- أن يكون هناك نص دستوري صريح يوجب أن يرصد ميزانية لكل ما يترتب من حقوق وواجبات وفق أي نص دستوري أو تشريع أو قانون أو لائحة خاصة بالشباب ميزانية تعد من قبل مختصين ماليين لكل بند ونص وبإطلاع من الشباب على ذالك وبذالك نضمن القدرة على التنفيذ والتطبيق وليس مجرد حبر على ورق وكذالك الإطلاع على كل ميزانية ترصدها الدولة لكل شاردة وواردة في البلاد

٢) القـوانـيـن

- يجب أن تكون هناك إصلاحات قانونية حقيقية في كل ماله علاقة بالشباب سواء على مستوى محور التمكين مثل قانون الانتخابات وحق الترشح أو محور الحقوق كل الحقوق دون استثناء كالحق في التربية والحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية (السكن—العمل—الحياة الحرة والكريمة...الخ)
- أي سياسات أو تشريعات أو قوانين متعلقة بالشباب يجب أن تكون مبنية وفق دراسة تشخيصية منهجية علمية ومسوح ميدانية حقيقية

- تخصص وسائل إعلام مرئية ومسموعة ومكتوبة (رسمية وخاصة)مساحات مناسبة في تلك الوسائل تهتم بالشباب من كل النواحي وتقنن بشكل لا يسمح بالمساس بتلك المساحات

٣) البرامج:

- ضرورة أن يكون هناك مكون شبابي خارج الحوار الوطني كالمرصد (بالتشارك مع المنظمات الأخرى) بحيث يعمل بتكامل مع ممثلي الشباب في الحوار من حيث تقديم الرؤى والدراسات لتكون ضمن الحوار والاتصال عبر قنوات الحوار وأنشطة لجنة الحوار ويتم تبنيها من ممثلي الشباب ومكونات الحوار المختلفة
- ضرورة أن يكون هناك مخرج ملموس للمشروع من خلال تنفيذ مرحلة ثانية للمشروع تتبنى تحويل توصيات ومقترحات الدراسة(المرحلة الحالية) إلى نصوص دستورية ضمن الدستور الجديد بالتنسيق مع الأمانة العامة للحوار بلجانها المختلفة وخاصة الدستورية ويشارك فيها الشباب بشكل أوسع وأكثر فعالية يعكس من خلالها رؤيته وهمومه وطموحاته المستقبلية.

٤) الاقتراحات:

- عدم الاكتفاء بتقييم التشريعات والسياسات والإستراتيجيات دون تقييم عملية التنفيذ من حيث ما تم تنفيذه وكيف نفذ وما لم يتم تنفيذه لمعرفة الإيجابيات والسلبيات
- أن يعاد صياغة ما نحتاج إلى صياغته في الوثيقة بحيث تكون الصياغة الأخيرة تشدد على لغة الحقوق كل الحقوق دون استثناء كالحق في التربية والحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية(السكن—العمل—الحياة الحرة والكريمة الخ)
- حث المشرعون على الإطلاع على وثيقة حقوق الإنسان الأساسية وتحديد أين الأشكال فيها فيما يخص اليمن ثم العمل على معالجته
- في العمود الأخير للمصفوفة يجب تحديد مهام الجهات المنفذة بشكل تفصيلي يوضح مهام كل جهة